



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تحليل العلاقة السببية بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الدكتورة:

- حليمة بوسكي

إعداد الطلبة:

- مفيدة إيدامي

- خولة بولعراس

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وتقدير

حينما يكون الجهد مميزا، والعطاء فعالا.
تسمو النفوس إلى مرافئ الإبداع وترتقي منار التميز
عندما يكون للشكر معنى، وللثناء فائدة فليرعى الله خطاك
وليبارك مسعاك بالأجر والثواب
نقدم خالص شكرنا وتقديرنا
للأستاذة "بوسيكي حليلة".



الإهداء

إلى نبع الحنان وقرت عيني...أمي .
إلى قدوتي في الحياة ...أبي .
إلى إخوتي ...
إلى رفاقي في الحياة ...
إلى جميع السائلين...
إلى كل من في القلب ولم تكتبهم الورقة...

خولة



الإهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار...أبي

إلى ملاكي في الحياة...أمي

إلى من كان أقرب لقلبي...صديقتي

إلى من ساندني...إخوتي

مفيدة



مقدمة عامة

1. مقدمة :

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات ويتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المالية للجهود الاقتصادية المبذولة، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع بمثابة المناخ الملائم لتطوير وتحقيق مستويات معتبرة من التنمية. وللقطاع المصرفي دورا هاما في تنمية أي اقتصاد لاسيما اقتصاديات العالم الثالث التي تتطلب الإدارة السليمة للأموال وكفاءة عملية منح القروض، ووفقا " LEVINE 1997" ¹ فإن الوسطاء الماليين يلعبون دورا هاما في معظم الاقتصاديات من خلال قيامهم بدور الوساطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز ، وبالتالي المشاركة في خلق وتوفير السيولة للأزمة للأطراف الاقتصادية المختلفة . ولطالما كانت العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي محل دراسة في الأدبيات الاقتصادية والتي أكدت أن النمو الاقتصادي يقترب بوجود نظام مالي ومصرفي متطور، تكون فيه الوساطة المالية على درجة عالية من الكفاءة تعمل على رفع مستوى الادخار والتخصيص الأمثل للمواد ، وفي هذا السياق أكد رواد مدرسة ستانفورد (SHAW MCKINNON) أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، وأن رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو المسؤول عن نوعية وكمية تراكم رأس المال والاستثمار وبالتالي عن النمو الاقتصادي.

2. إشكالية الدراسة :

بناء على ما تم طرحه، ونظرا للمشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص في الجزائر في الحصول على الموارد المالية الكافية بسبب نقص التمويل المصرفي لهذا القطاع على حساب القطاع العام، ورغم المجهودات التي تبذلها الحكومة وسعيها للنهوض بهذا القطاع وتحفيزه بغرض تشجيع صادرات البلد والرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخاصة النمو خارج قطاع المحروقات، فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو اتجاه العلاقة السببية بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1992-2020) ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وماهي أهم النظريات المفسرة له؟
- ما المقصود بالائتمان المصرفي الخاص؟ وماهي أهم العوامل المؤثرة عليه؟
- ماهي أهم التطورات التي شهدتها الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

¹ -levine, R, « BANK –Based of Market Financial System ;Which is Better »William Davidson Working Paper Number 4422, 2002, pp398-428.

- ماهي المنهجية القياسية المناسبة التي يتم الاعتماد عليها في اختبار السببية؟

3. فرضيات الدراسة :

- بهدف الإجابة على الإشكالية سابقة الذكر ومعالجة الأسئلة الفرعية، يجدر بنا صياغة بعض الفرضيات الأساسية لموضوع البحث، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان المصرفي الخاص إلى معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- حدوث زيادة في الائتمان المصرفي العام تسبب زيادة في الائتمان المصرفي الخاص في الأجل الطويل.
- توجد علاقة تكامل مشترك بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

4. أهداف الدراسة :

نحاول من خلال دراستنا هذه الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والائتمان المصرفي؛
- معرفة أهم التطورات التي شهدتها الائتمان المصرفي الخاص في الجزائر والنمو الاقتصادي؛
- التعرف على العلاقة السببية بين القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي؛
- تزويد المكتبة بمرجع جديد لإثراء باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز بحوثهم.

5. أهمية الدراسة :

تتبع من أهمية الائتمان المصرفي في إحداث التنمية الاقتصادية وكل محاولة لتقيده ستحول دون تنفيذ للمشاريع المربحة وتضر بالنشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاديات الحديثة، حيث أصبح المصدر الرئيسي لخلق الثروة ومحط اهتمام الحكومات التي تعمل على تهيئة البيئة الملائمة لدعمه واستقطاب الاستثمارات الأجنبية .

6. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات:

من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب التي ترتبط بموضوع هذا البحث، سنعتمد في دراستها هذه على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بعرض مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ووصف خصائص هذه الظاهرة، بالإضافة إلى عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالائتمان المصرفي الخاص كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع مسار وتطور القروض المصرفية حسب القطاع وحسب المدة خلال الفترة (2000_2020). أيضا تم الاعتماد على المنهج القياسي والإحصائي في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك باستخدام برنامج « **EViews** » لاختبار العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي. أما بخصوص مصادر جمع البيانات والمعلومات فقد تم الاعتماد على الكتب

والمجلات والدراسات السابقة التابعة لموضوعنا والمعطيات الإحصائية من الجداول والتقارير لبنك الجزائر، والبنك العالمي.

7. هيكل البحث :

يأتي الفصل الأول تحت عنوان الاطار النظري للدراسة ، حيث تم تقسيمه إلى 3 مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي حيث تم التطرق فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، العوامل المؤثرة فيه ،محدداته ومقاييسه ،كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى نظريات النمو الاقتصادي (الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، الكينزية، النمو الجديدة). أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى ماهية الائتمان المصرفي الخاص حيث تناولنا فيه إلى مفهوم الائتمان المصرفي ،أنواعه ومزاياه، كما تناولنا ماهية الائتمان المصرفي الخاص والعوامل المؤثرة فيه.

في المقابل يأتي الفصل الثاني تحت عنوان الدراسات التجريبية السابقة حول العلاقة السببية بين القروض المصرفية الخاصة والنمو الاقتصادي حيث تم فيه عرض مختلف نتائج الدراسات الأجنبية، العربية، والمحلية.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد خصص للدراسة القياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020) حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر، في حين تم تخصيص المبحث الثاني إلى الاختبار التجريبي للعلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية TODA-YAMAMOTO.

8. حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حيث تم تقدير النموذج لاتجاه العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي خلال الفترة من (1992-2020).

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

9. صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة في تضارب الأرقام في المعطيات الإحصائية وتعدد مصادرها الرسمية، لهذا حاولنا قدر المستطاع الاعتماد على بيانات البنك الدولي، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير بين الباحثين في استعمال المتغيرات والمؤشرات وكذا تقنيات وطرق القياس.

صعوبة في الجانب التطبيقي والمتمثلة في تطبيق برنامج " EViews " هذا ما أخذ وقت لفهمه واستيعاب طريقة استعماله والعمل به.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

شهدت معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي نمواً اقتصادياً كبيراً تجلّى في حدود زيادة مستمرة في الدخل الإجمالي الحقيقي، حيث لوحظ نمواً وتطوراً كبيرين وذلك على يد مجموعة من المفكرين والاقتصاديين باختلاف توجهاتهم الأيديولوجية، انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية "آدم سميث" "مالتوس" ريكاردو" وفي ظل هذه الانتقادات الموجهة لهذه النظرية وهو نموذج أكثر تحليلاً مقدم من طرف "النيوكلاسيك".

يعتبر الائتمان المصرفي عملية الاقتراض التي تتم بين المصرف و العميل مقابل هامش الربح يستفاد منه البنك .

في هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم النمو وأنواعه بالإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة له عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى الائتمان المصرفي الخاص، وفيما يلي توضيحاً لذلك.

1 : ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره وكان مجمل اهتمام العديد من الاقتصاديين، وقد تم تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة، فما هي حقيقة هذا المفهوم؟ وماهي مختلف المفاهيم المرتبطة به؟

1. مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

1.1. مفهوم النمو الاقتصادي:

-النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.¹

-يعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.²

- FRANCCOIS PENOUX: النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو الصافي.³

-فيليبس بيرو: هو الارتفاع المسجل خلال فترات زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة.

-الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

-النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة أخرى (عادة ما تكون سنة) مع زيادة نصيب الفرد منه.

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي ثلاث حالات:

✓ معدل ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.

✓ معدل نمو متزايد: تزيد عبر الزمن.

✓ معدل نمو متناقص: تناقص عبر الزمن (أزمة).⁴

¹ أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دار الراية للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 63 .

² محمد عبد العزيز عجيبة ومحمد عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية " دراسة نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية قسم الاقتصاد كلية التجارة ، 2000، ص ص 51-52.

³ محمد و موساوي، "الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011) "، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم الجارية ، جامعة تلمسان 2014-2015 ، ص ص 81-81.

⁴ وعيل ميلود ، " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" ، حالة الجزائر ، مصر ، السعودية ، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2013-2014، ص 30.

ومن التعاريف السابقة : يمكن تعريف النمو على أنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وأن الزيادة في الناتج المحلي للفرد مستمرة وليست عابرة مما يؤدي إلى تحسن المعيشة.

2.1. أنواع النمو الاقتصادي:

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي ¹:

1.2.1. النمو الطبيعي: عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تعاقب عمليات التاريخ الطبيعي وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية و تتلخص في عمليات:

- ✓ العملية 1: هي عملية التتابع والتقييم والاجتماعي العمل.
- ✓ العملية 2: هي عملية تراكم أولي لرأس المال.
- ✓ العملية 3: عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق.
- ✓ العملية 4: هي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي.

2.2.1. النمو العابر: هو ذلك النمو، الذي يفترق إلى صفة الديمومة والثبات، يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفير مؤشرات ايجابية مفاجأة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

3.2.1. النمو المخطط: عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط بالنمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ ومتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

2 . خصائص النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه:

1.2. خصائص النمو الاقتصادي:

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي في: ²

- أن النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذا النمو؛
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا و لذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛
- التنمية الاقتصادية أوسع شمولاً من النمو الاقتصادي؛

¹ مصطفى بن ساحة ، "تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي، غرداية ، 2010-2011 ، ص ص 6-8.

² بن رمضان نعيمة ، وبادة أيمان، "استثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي: دراسة ميدانية وقياسية"، مذكره لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أوبكر بلقايد - مغنية-، السنة الجامعة 2015-2016، ص ص 58-59.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل؛
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذات أهمية خاصة في الأمن الوطني؛
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة؛
- النمو يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

2.2. العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي فيما يلي:¹

1.2.2. العوامل الخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي:

في حالة المشروعات الإنتاجية يزيد أيضا الإنتاج الإجمالي للبلد، إذا حدث في الوقت نفسه تناقض في إنتاج مشروع آخر ومن الواضح كذلك إن اتخاذ قرار بزيادة الإنتاج داخل مشروع معين يتوقف على جملة من العوامل الخارجية القانونية و السياسية والاقتصادية وهذه العوامل عادة فوق تناول المشروعات الفردية ولا يخضع لرقابتها تتعلق الأمور الاقتصادية كالضرائب وسواها كما يتضمن مدى الاستقرار السياسي الذي يلعب دور واضحا في النمو الاقتصادي.

2.2.2. العوامل الداخلية للنمو الاقتصادي:

في هذا المجال ينبغي أن نذكر حقيقتين هامتين:

الأولى: عندما نستخدم عوامل الإنتاج لأقصى مدى ممكن وتكون في حاجة إلى عدد أكبر من الآلات والأبنية من أجل زيادة الإنتاج فإن جزء من إنتاج البلد ينبغي أن يستخدم في هذه الحالة من أجل تلبية ما تحتاج إليه المؤسسات من تجهيزات وأمكنة

الثانية: ينبغي أن نذكر في هذا المجال أن العمال الإضافيين اللازمين لزيادة الإنتاج ينبغي أن يكون على خط من المهارات والاستعداد، وامتلاك مثل هذه المهارات، والتعليم الذي تلقوه من قبل في المدارس أو التدريب الذي حصلوا عليه داخل المهنة، وهكذا يرى أن حجم القوى العاملة لا يحدد وحدة الإنتاج الاقتصادي، إنما يحدده فوق هذا وقبل هذا مستوى تلك القوى العاملة فهذا المستوى هو أساس بأن يصل بذلك الإنتاج إلى أقصى حد ممكن. كما أن الأمور التي تضعها في التربية مرحلة معينة تمكن الاقتصاد أن ينتج إنتاجا أكبر في المرحلة التالية وهذا واحد من المؤثرات التي تجعل من التربية استثمارا وتوظيف مثمر لرؤوس الأموال.

وهذا ما ثم إثباته من قبل "شولز و دين سون" في بداية الستينات من هذا القرن، بأن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي، وذلك عن طريق رفع كفاءة إنتاجية اليد العاملة، وقد ترتبت على هذه الحقيقة صدور عدد كبير من الدراسات تتعلق بفائدة اقتصادية للاستثمار في التعليم .

¹ فاروق عبد الله فلية، "اقتصاديات التعليم، مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة"، دار المسيرة لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 43-45

حيث استخدم ديون سون وآخرون (1962) فترة دالة الإنتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في اقتصاد الولايات المتحدة (1910-1960) حيث استخدم دالة الإنتاج البسيطة " COB-DOUGLAS "

$$Y=F(K.L).....(01)$$

حيث أن:

Y: الإنتاج

L: رأس المال البشري

K: رأس المال المادي

عندما قام "دين سون" أيضا باستخدام هذه الفكرة لشرح محددات لنمو الإنتاج القومي للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة تبين له وجود فضلة أو متبقى " L.RESIDUA " كبير في الأهمية من الزيادة في الناتج القومي، لا يرجع إلى الزيادة في رأس المال البشري (القوى العاملة) ولا إلى الزيادة في الاستثمار غير البشري (رأس المال المادي) ومن ثم فإنه قد استنتج أنه بالضرورة توجد مجموعة أخرى من العوامل قد ساهمت بدور فعال في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1910-1960)، وقد قدر "دين سون" في دراسات لاحقة إن الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم قد ساهم بنحو 23% من المتوسط من معدل الزيادة في الإنتاج القومي الأمريكي خلال الفترة المذكورة وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي لليد العاملة، كذلك فإنه قد قدر إن أثر التعليم قد كان في حدود 15% فقط في فترة من 1950 حتى الستينيات، وقد تفاوتت النسبة بين الدول المختلفة الصناعية والنامية، بينما وصلت هذه النسبة 15% في الولايات المتحدة نجد أنها ارتفعت إلى 25% من معدل النمو الاقتصادي في كندا وكانت 12% بالنسبة لإنجلترا، بينما انخفضت إلى 3.3% بالنسبة للبرازيل وكانت في حدود 8.0% بالنسبة للمكسيك.

3. محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:

1.3. محددات النمو الاقتصادي:

1.1.3. العوامل الاقتصادية (FACTORS ECONOMIC):

تشمل أهم العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي للبلد فيما يلي:

1.1.1.3. الموارد الطبيعية (NATURAL RESOURES):

وهي تشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد، حيث يرى الأستاذ H.LEWIS،

أن الموارد الطبيعية تحدد حد أو درجة النمو الاقتصادي للبلد.¹

¹Ne ThiSomashekar, "Development and Environment Economics";New Age International (p) Limited . Publishers .New Delhi,2003, p 10.

ويقصد هنا كمية ونوعية الموارد الطبيعية والتي تشمل عموما (مساحة الأراضي نوعية التربة، الثروة الغابية، المعادن، الموارد النفطية)¹

وفقا للأستاذ "LEWIS" إن البلد الذي يعتبر فقيرا من موارد طبيعية، قد يعتبر في وقت لاحق غنيا جدا بهذه الموارد، اليابان هي واحدة من بين الدول التي تعاني من عجز في الموارد الطبيعية، ولكنها تعتبر من بين الدول المتقدمة اقتصاديا قفي العالم، لأنها كانت قادرة على اكتشاف استخدام جديد لمواردها المحدودة.

2.1.1.3. الموارد البشرية (HUMAN RESURCES):

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري و درجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم).²

3.1.1.3. تكوين رأس المال (CAPITAL FORMATION):

لابد للمجتمع أن يضحى بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية، فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي لذلك المجتمع.³ يتوقف معدل تكوين رأس المال على ثلاثة عوامل أساسية وهي:⁴

- ✓ حجم المدخرات الحقيقية في البلد، والذي يعتمد على الرغبة والقدرة على الادخار
- ✓ وجود المؤسسات المالية والائتمانية لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات المطلوبة
- ✓ استخدام هذه المدخرات من أجل الاستثمار في السلع الرأسمالية

4.1.1.3. التقدم التكنولوجي (TECHNOLOGICAL PROGRESS):

عني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات واستحداث طرق جديدة تكون أكثر كفاءة من القديمة للقيام للعملية الإنتاجية، وهذا ما وجده DENISON1974 في دراسة قام بها، حيث وجد أن عناصر الإنتاج ساهمت في نصف النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة 1963-1929.

أما النمو المتبقي يمكن توضيحه من خلال التحسن في أساليب تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم ومن التخصيص الأفضل للموارد وفترات الحجم.¹

¹ معط الله أمال، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012) "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، السنة الجامعة 2014-2015، ص 120 .

² قراوي أحمد الصغير، أحطي محمد شاكر السراج، "مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لرفع القدرة التنافسية و رفع القدرة التنافسية"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية، العدد 4، 2010، ص 108.

³ إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، "مفاهيم ونظن اقتصادية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، لأردن، 2004، ص 280.

⁴ معط الله أمال، مرجع سابق ذكره، ص 122.

2.3. العوامل غير الاقتصادية (NON-ECONOMIC FACTORS):

تلعب كل من العوامل الاقتصادية و الغير الاقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي فالعوامل الغير اقتصادية تتمثل في العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية.

1.2.3. انتشار التعليم (SPREAD OF EDUCATION):

انتشار التعليم على نطاق واسع هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد، فالتعليم يلعب دورا رائد في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي والذي بدوره يحدد تقدم البلد.²

2.2.3. العوامل السياسية (POLITICAL FACTORS):

يعتبر كل من الاستقرار السياسي والإدارة القوية والفعالة ضروريا ومفيدا للنمو الاقتصادي الحديث، فكلما زاد الاستقرار السياسي في البلد كلما زادت ثقة الأفراد في الدولة.³

وبالتالي، سيتم وضع الخطط الطويلة الأجل ويمكن لعملية النمو أن تستمر دون أي عوائق كما أن وجود جو من السلام في البلد إضافة إلى القوانين والأنظمة الجيدة يعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة وبالتالي سيكون هناك المزيد من تكوين رأس المال.⁴

3.2.3. العوامل الاجتماعية (SOCIAL FACTORS):

تشمل العوامل الاجتماعية المواقف أو السلوكيات الاجتماعية، القيم والمؤسسات الاجتماعية والتي تتغير مع توسع وانتشار التعليم، إضافة إلى تحول أو انتقال الثقافات من مجتمع إلى آخر.⁵

2.3. مقاييس النمو الاقتصادي:

1.2.3. الدخل الوطني الكلي:

حيث اقترح مود "MEAD" استخدام هذا المعيار بدل لمتوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد يؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية فزيادته لا تعني شيئا إذا كان أقل من معدلات نمو السكان، كما إن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت من وإلى الخارج.

2.2.3. الدخل الوطني الكلي المتوقع: حيث أن البعض الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك مواد غنية كامنة معطلة.

¹ محمد صالح تركي القرشي ، " علم اقتصاد التنمية " ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010، ص 57 .

²T R Jan . O P khanna .VirSen . " Development and Environmental Economic sand International Tarde " V K.Publications .New Delhi .2009.p 2.

³Ne.Thi .Somasahekar ;"Development and Environmental Economic" OP Cit, p.14.

⁴ معط الله أمال ، مرجع سابق ص 124 .

⁵ دوايدي فريدة ، "علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 1980-2017" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد محند أولحاج ، البويرة السنة الجامعية 2018-2019 ، ص32.

3.2.3. متوسط نصيب الفرد :

هو من أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير إن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما جعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير كذلك القائمة على حساب إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على سكان العاملين فقط.

فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب قوة العمل مقيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن اعتقد "CHARLES KINDLEBER" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من دخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.¹

4.2.3. معادلة SINGER :

حيث 1952 وضع "SINGER" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP - R.....(02)$$

D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S: معدل الادخار الصافي

P : إنتاجية رأس المال

R : معدل نمو السكان

5.2.3. المعدلات النقدية للنمو:

هنا يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية، والخدمات إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة لتقدير الخاص بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم وتسبب التحويل، فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الإنفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشور، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها: الجارية، الثابتة، والدولية:

- معدلات النمو بأسعار جارية (تقدير الناتج المحلي الخام بالقيمة الاسمية): عادة ما يتم قياس الدخل القومي باستخدام العملات المحلية ويتم نشر هذه سنويا، وبالتالي يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو من معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، ويعتبر هذا الأسلوب ناجحا لقياس معدلات النمو قصيرة الأجل.

¹ كبداني سيدي أحمد ، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان- ، السنة الجامعية 2013-2012 ، ص ص22-23.

- احتساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة: (التقدير بالقيمة الحقيقية): لأثر التضخم أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار باعتبار أن الأسعار الجارية لا تعبر تعبيرا صحيحا عن زيادة في الإنتاج أو الدخل بالتالي اللجوء إلى تقديرها بالأسعار الثابتة بعد تقسيمها على الرقم القياسي للأسعار ويصلح هذا الأسلوب عند احتساب معدلات النمو لفترات زمنية طويلة.
- احتساب معدلات النمو بالأسعار الدولية (يتم اللجوء لهذه الطريقة عند المقارنة): بحيث لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية المقارنة تستخدم عملة قوية كالدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية. وبالتالي تقوم بالعملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من ذلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.¹

II: نظريات النمو الاقتصادي:

كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي وسنتعرض في هذا المبحث إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم الكلاسيك المحدثون ثم النظرية الكينزية كما قدمها "هارود-دومار" وفيما يلي سيتم عرضها وتفسيرها:

1. نظرية النمو الكلاسيكية:

من أهم الاقتصاديين الكلاسيك "أدم سميث" "ريكاردو" "مالثوس" "ماركس" وقد اعتمد تحليلهم الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها: الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

1.1. أدم سميث:

يعتبر أدم سميث² العمل هو مصدر لثروة الأمة وتقسيمه وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ومنه ثروة الأمة، ومن أكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل، ولتقسيمه يحسن في مستوى التكنولوجيا كما يؤكد أن نمو الإنتاج و مستويات المعيشة تعتمدان على الاستثمار و تراكم رأس المال و الاستثمار يعتمد على ادخار الذي ينجم على الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسين وسائل النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية من جهة

¹ بن رمضان نعيمة، وبادة أيمن، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

² الوليد قسوم مساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - السنة الجامعية 2017-2018، ص 50.

أخرى، يعتمد حجم السوق على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد والتجارة الخارجية أداة مهمة في توسيع السوق، ويعتبر آدم سميث أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية بينما انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي. ويؤكد أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأنه عامل مهم في النمو الاقتصادي ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإنه أنخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار.

2.1. دافيد ريكاردو:

طبق ريكاردو¹ أفكاره في القيمة والتوزيع على تحليل تطور الاقتصاد الرأسمالي، وأدى به ذلك إلى تقديم نظرية ديناميكية للنظام الاجتماعي، وكان لتحليل ريكاردو تأثير كبير على الفكر الاقتصادي اللاحق، حيث حدد في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب PRINCIPLES OF POLITICAL ECONOMY TAXATION" الظروف التي تساعد على النهوض باقتصاد أي دولة ما إلى أعلى المستويات وكان يؤمن بأن تراكم رأس المال مفتاح النمو الاقتصادي السريع، وقد بين أن إفساح المجال أمام الأعمال التجارية والاقتصادية لتحقيق أرباح كبيرة يؤدي إلى التراكم السريع في رأس المال، وبين "ريكاردو" أن التقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج إلى العمل والأرض ورأس المال إنما هو في الواقع تقسيم تنائي بين العمل ورأس المال، بل لاحظ أن رأس المال نفسه نتيجة لعمل سابق متراكم، وأن رأس المال الثابت ما هو إلا تراكم للأرباح المحصلة من عمل سابق، وكانت هذه الأفكار هي بداية الاتجاه نحو اختزال رأس المال إلى العمل والذي اتضح بقوه لدى الاشتراكيين الريكارديين.

1.2.1. النظرة التشاؤمية وقانون تناقض الغلة:

يرى ريكاردو أن مسؤولية التفاوت في المجتمع والأزمات الاقتصادية تنصب على ما أسماه الريع، وليس على الربح، والريع و المكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض، أما الربح فه مكسب الصناعي الرأسمالي، ويعلل ذلك معتمدا على نظرية سميت في إعطاء القيمة للعمل بأن الريع ليس ثمنا للعمل و لكنه ناتج عن امتلاك مورد طبيعي للثروة، ويرى "ريكاردو" أنه حين يتقاضى الملاك أثمانا أعلى لوسائل العيش فهم لا يستغلون العامل ولكنهم يستغلون صاحب العمل الذي يضطر إلى أداء عالية لعماله، بينما هو لا يستطيع أن يرفع من أثمان منتجاته، لأنها تتحدد في سوق قوامها التنافس، ويذهب ريكاردو إلى أنه نتيجة لذلك فإن الريع في جوهره عدوان على الريع، وتمثل الأرباح في الأجل الطويل إلى الهبوط حتى تصل درجة الصفر، بينما يستولي ملاك الأراضي على الفائض الاقتصادي.

¹ دافيد ريكاردو، (1772-1823) "اقتصادي كلاسيكي" إنجليزي الجنسية، صاحب الكتاب، "Principles of political Economy and

"Taxation"

اعتبر "ريكاردو" العمل هي المصدر الرئيسي الأهم لكسب الثروة، ولكنه آمن بأن النمو السكاني يساعد في تخفيض معدلات الأجور إلى مستوى لا يكاد يكون كافياً لإعاشة الشعب، ومع تطور الاقتصاد وزيادة النمو السكاني، وترتفع ظهور النظرة التناؤمية في الاقتصاد، ذلك أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض في المدة الطويلة، وبالتالي يتناقص معدل تراكم رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي¹. يعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان وبالرغم من خضوعها للغلة المتناقصة إلا أنه لم يعطي أي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. كما يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي و الذي يحل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى 3 مجموعات هي "الرأسماليون، والعمال الزراعيون، ملاك الأراضي"².

3.1. روبرت مالتوس:

ركز على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد على الآخرون على العرض استناداً إلى قانون (SAY) الذي يقول العرض يخلق الطلب. ويرى بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانية الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك وقد ركز على إدخال ملاك الأراضي وعدم توازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين. والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وانخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي على حجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح "مالتوس" فرض ضرائب على ملاك الأراضي. - بخصوص نظريته في السكان فإنه ذكر بأن هناك اتجاهًا ثابتًا للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول أن السكان ينمو بمتوالية هندسية (1،2،4،8،16) فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية (1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما تجاوز معدل الزيادة في الغذاء وهو ما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوي الكفاف ويؤكد بأن النمو السكاني يحيط مساعي النمو الاقتصادي وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال.³

4.1. كارل ماركس: تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تستخلص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على

¹ مغنية هواري "السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس -سيدي بلعباس -، السنة الجامعية 2016-2017، ص 46-47.

² وعيل ميلود، مرجع يبق ذكره، ص 18.

³ مدحت القرشي "نظرات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 58-59.

العالم منذ بدايته فلقد تعاقبت على الانسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي.¹

الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانتهاء الرأسمالية، ويتوقف الجميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضهم . ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية الإنتاج للعامل و بين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس مال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يرى ماركس أية مشكلة الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل.

فأدم سميت يرى انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة بين الرأسماليين، في حين أن ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض، وأن الأرباح تقتصر من قبل الربح و الأجور، الأمر الذي يقود إلى حالة الثبات، أما ماركس فيؤكد على أن لاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد و أن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضرار الاجتماعية، ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل.²

- وكان رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، وبسبب الميل الطبيعي لرأسماليين إلى تراكم رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى انهيار من جراء تناقضاتها الداخلية، وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية لأن أعداد أقل بكثير من الناس ينتفعون من الرأسمالية وأن أعداد أكبر بكثير من العمال يروحون تحت نير الفقر والبطالة وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية، حيث يستولى العمال عن وسائل الإنتاج التوزيع والمبادلة وعلى السلطة.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي .

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق ومن ابرز أفكار النظرية الكلاسيكية ما يأتي:

¹ وعيل عيود مرجع سبق ذكره، ص41.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص62-65.

- اعتقد الكلاسيك الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي والتعبير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها وأعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية ثابتة أو بقية العوامل متغيرة ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة. وأيضا اعتقد الكلاسيكي بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال وتكوين رأس المال يعتقد على الأرباح، والتقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.
- اعتقدوا بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأسمال كما يلي:
- ✓ تأثير التراكم الرأسمالي على النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور و ذلك باتجاه الزيادة، وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان؛
- ✓ تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال إذا أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم لأجور وانخفاض الأرباح والادخارات، وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال.
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، ويعود السبب حسب "آدم سميث" هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين؛
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها تعظم الدخل القومي؛
- حالة الثبات كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين؛
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني؛
- خلاصة لكل ما سبق فإن الاقتصاد بين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود من أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أبدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

5.1. نقد النظرية الكلاسيكية : وجه البعض عددا من الانتقادات عند تقييمهم للنظرية الكلاسيكية:

1.5.1. الأرباح مصدر للدخار: يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للدخار وهذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، ولكن التجربة أشارت إلى هناك مصادر غير الأرباح للدخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام .

2.5.1. الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحاً أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كلما قال "شومبيتر" فإن الاستثمار يمكن أن الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

3.5.1. قوانين غير واقعية : إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك و التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود و استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية " مالتوس " في السكان، كما أن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان. وعليه فأن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفاً.

4.5.1. سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو و تتحول إلى الاحتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغييراً جذرياً، فليس هناك بلداً يكون فيه السوق هو السائد.

5.5.1. أهمية النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دوراً نشطاً للتنمية في البلدان المذكورة.

6.5.1. أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان حالياً.

7.5.1. تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح¹.

2. النظرية النيوكلاسيكية :

1.2. نظرية شومبيتر:

يعتبر "شومبيتر" أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال ابتكارات في العملية الإنتاجية، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديد للعوامل الإنتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق واستخدام طرق إنتاج جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالموارد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري أن يكون المنظم مخترع أو رأسمالي يقدم الأرصدة

¹مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65-66.

الاستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق استغلاله لهذه الأرصدة المالية التي يوفرها الرأسمالي.

وقد ذهب "شومبيتر" إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، وحسب اعتقاده يمكن لمنظمون الحصول على الأرصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك الحصول على الأرصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تمنع الائتمان. **مثلا :** إذا كانت حالة الركود والاستخدام الكامل تسود الاقتصاد فحينها تكون قلة من المنظمين قادرة على خلق أنشطة استثمارية جديدة.

تمول عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، ويستخدم المنظمون هذه الأرصدة لجذب ما يحتاجونه من عوامل الإنتاج من صناعات السلع الاستهلاكية القائمة وهو ما يعرف إنتاج هذه السلع الاستهلاكية وبتزايد دخول المنظمين بأنشطة استثمارية في صورة ابتكارات جديدة تزايد معها الأسعار و الدخل النقدية في الاقتصاد القومي بكامله، وبذلك لا يصبح الإقراض مقتصرًا على الأنشطة المبتكرة فقط ، حيث نشجع التوقعات على الأسعار المتزايدة والتكاليف المتباطئة المستثمرين العاديين على التزايد وتوسيع استثماراتهم في ظل هذه الظروف.

غير أنه وقيل انقضاء فترة طويلة على ظهور تيار السلع الذي تترتب على النشاط الاستثماري للمنظمين الأوائل، تتولد آثار هامة على النشاط الاقتصادي أطلق عليها "شومبيتر" عملية الهدم الخلف حيث حسب هذه العملية تبدأ منتجات وأساليب إنتاجية جديدة في أخذ مكان سلع وأساليب إنتاجية قديمة ومن ثم نجد المشروعات المنتجة للسلع القديمة، أو المستخدمة والأساليب الإنتاجية القديمة في وضع يتطلب إما إجراء تعديلات باهظة التكاليف أو ربما الخروج كلية من مجال الإنتاج، وكان " شومبيتر" من شأنها فيما يخص مستقبل النظام الرأسمالي وذلك للأسباب التالي:

- الابتكارات بدأت في التحول من كونها نشاط شخصي لتصبح نشاط شخصي لتصبح نشاط روتيني يجري داخل بيروقراطية الشركة الكبيرة.

-أن نمو مؤسسات الأعمال الكبيرة قد اضعف الهياكل الأساسية للرأسمالية مثل: الملكية الخاصة.

-تناقص قدرة رجال الأعمال والصناعيين على الإمساك بقيادة في الحكومات الرأسمالية مما يضعف من ولاء العمال وقدرتهم ومن ثم بفتح الطريق أمام ظهور الاشتراكية في آخر الأمر.¹

1.1.2. نقد نظرية شومبيتر:

رغم بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات " شومبيتر" للعملية الرأسمالية إلا القليل من الكتاب يقبلون باستنتاجاته .

ومن أهم الانتقادات الموجه كما يلي:

¹ الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره ، ص ص52- 53.

- أن كل عملية النمو في نظرية "شومبيتر" تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها وهذا النموذج غير ملائم للوقت الحالي حيث المنظم، كما ان الصناعات الآن تقوم على الإنفاق على البحوث والتطوير لا تتضمن الكثير من المخاطر.
- يعطي "شومبيتر" أهمية كبيرة من نظريته إلى الائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى إصدار الأسهم والقروض من الأسواق رأس المال.¹
- أما التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول "شومبيتر" أن التنمية تعود إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- في الوقت الذي يؤكد "شومبيتر" أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد على الابتكارات فقط بل تعتمد على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- أن نظرية "شومبيتر" تتلاءم مع نظام اقتصادي واجتماعي معين والذي كان سائدا في حينها في أوروبا الغربية و أمريكا، أما في البلدان النامية فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي يختلف تماما، وأن متطلبات التنمية من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة.
- في البلدان النامية لا توجد الأعداد المطلوبة من المنظمين والذين تعتمد عليهم نظرية النمو "لشومبيتر"، من أجل البدء بعملية التنمية وجعلها مستدامة فإن البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط بل إلى عوامل "الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والعمل الماهر والقيم الملائمة وغيرها والدوافع والحوافز.
- التأكيد التام لدى "شومبيتر" على الائتمان المصرفي يقلل من دور الادخارات والاستثمارات الحقيقية، كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز سائد في البلدان النامية.²

3.نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود - دومار):

1.3.نظرية كينز (KEYNES MAYNARD JOHN):

في العام 1936 نشر "كينز" نظريته العامة، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحفيز الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجّه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، ولكن في غياب أية آلية تلقائية تجعل بالضرورة الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل، ولقد أدخل "كينز" مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل

¹ ثابت نسبية، "دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي - السنة الجامعي 2016-2016، ص 25.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

نمو السكان والتحول التكنولوجي والريادة، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود والصيغ العامة، وبالتالي فالتحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو، خاصة وأنه اعتقد بارتفاع قيمة المضاعف في البلدان المتخلفة بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، وذلك رغم ما أشار إليهم من أن سبب فقر هذه الدول يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل وإما إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة فيه، كما ينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية للإنتاج وعلى عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد.¹

2.3.2. هارود-دومار:

من الاقتصاديين الذين تبنا الفكر "الكينزي"، محاولين معالجة النقائص التي أغفل عنها "كينز" خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي يمثل نموذج "هارود-دومار" نقطة الانطلاق في دراسة النمو الطويل المدى، ويبرز دور الادخار والاستثمار في النمو، حيث أكد "هارود-دومار"² في نموذجهما أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، والاستثمار يتحدد بمعدل الادخار الأنسب، في حين أن الاستثمار يلعب دورا هاما في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي تراكم رأس المال كما أنه يمثل جزء من الطلب الكلي أي الطلب على الموارد الاقتصادية.

يمكن عرض أهم الفرضيات التي يستند إليها نموذج "هارود-دومار" كالتالي:

- يفترض أن الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية مع غياب تدخل حكومي (الإنفاق الحكومي والضرائب معدومين).

- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.

- افتراض تحقيق كفاءة إنتاجية كاملة للاستثمار مع تحقيق عمالة كاملة عند مستوى توازن الدخل.

- هناك منطق واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد اهتلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.

✓ يمكن صياغة نموذج "هارود - دومار" كالتالي:

✓ يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه: (03) $Y+S=S$

حيث S: الادخار الإجمالي، S: الميل المتوسط للادخار (نسبة الادخار)، Y: الدخل الوطني

✓ الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه: (04) $I=\Delta k$

- يفترض النموذج أن معامل رأسمال هو (K) $K=\frac{k}{y}$(05)

فإنه يمكن كتابة (06) $K=K * Y$ وعليه :

¹ وليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

² مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص 58_ 61.

$$\Delta k = k * \Delta y \dots \dots \dots (07)$$

✓ الادخار لا بد أن يتعامل مع الاستثمار ومنه: (08) $S=I \dots \dots \dots$

- من المعادلات 1 و 2 و 3 و 4 نجد : (09) $K * \Delta y = s * y \dots \dots \dots$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $K * Y$

نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{k * \Delta y}{k * y} = \frac{s * y}{k * y} \dots \dots \dots (10)$$

بالاختزال نجد: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{k}$ وبوضع $g = \frac{\Delta y}{y}$

وهو يمثل معدل النمو الناتج الوطني

$$G = \frac{s}{k} \dots \dots \dots (11)$$

تشير المعادلة (6) إلى أن معدل النمو الاقتصادي (G) يرتبط طرديا بمعدل الادخار (S) (الميل المتوسط للادخار) وعكسيا معامل رأس المال (K) وعليه يوضح نموذج "هارود-دومار" بوضوح أنه يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقتين :

✓ اما بتخفيض معامل رأس المال $K = K/Y$

✓ اما زيادة نسبة الادخار (S) و بالتالي زيادة الاستثمار.

✓ معامل رأس المال يساوي الاستثمار المحلي (I_D) والاستثمار الأجنبي (I_F).

$$I = I_f + I_d \dots \dots \dots (12)$$

وبالتعويض في المعادلة (1) نحصل على :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(I_f + I_d)/y}{K} \dots \dots \dots (13)$$

$$G = \frac{\frac{I_d + I_f}{y}}{k} \dots \dots \dots (14)$$

$$G = \frac{s + \frac{I_f}{y}}{k} \dots \dots \dots (15)$$

ومن هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فهنا أعتمد على البدا لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشرة باستخدام الحوافز المختلفة.

يميز "هارود - و دومار" بني ثلاثة أنواع لمعدلات النمو الاقتصادي وهي:

✓ معدل النمو الفعلي: يتمثل في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني الإجمالي ويمكن

التعبير عنه كالآتي:

G: المعدل الفعلي للنمو.

Y : الدخل الوطني.

ΔY : التغير في الدخل الوطني.

✓ معدل النمو الطبيعي: عرفه "هارود" بأنه قصد معدل نمو تسمح به لتطورات الفنية (التقنية)

وحجم

السكان والتراكم الرأسمالي وهذا بافتراض عمالة كاملة يمكن التعبير عنه كالآتي:

حيث :

GW: معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحددة.

c_r : هو معامل رأسمال للذي يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي.

S : الميل المتوسط للادخار $\frac{S}{Y}$

✓ معدل النمو المضمون: (GW) هو معدل النمو المرغوب فيه، وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي

ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع ثبات الميل الحدي للادخار بنفس النسبة.

يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: (16) $G W = S / V = N \dots \dots \dots$

حيث:

GW : معدل النمو المضمون.

S : معدل الادخار المحلي الإجمالي.

V : نسبة رأس المال.

N : نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة

3.3. الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر "كينز" ومن تبعوه "هارود -ودومار" في تحليل ومعالجة النمو الاقتصادي إلا أن أعمالهم لقيت بعض الانتقادات منها:

- افتراض النموذج عدم تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلا أن "هارود" توصل إلى نتيجة مفادها وجوب تدخل الحكومة بسياساتها حتى يتم تحقيق تساوي في معدلات النمو الثلاثة عند مستوى التشغيل الكامل.

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال غير واقعية حيث يمكن أن يتغير في المدى الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

- فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينها وتأثيرات التقدم التقني.

- فرضية المساواة بين معاملي رأس المال (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال ($\Delta k/\Delta y$) غير واقعية، خصوصاً إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- لم يهتم النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي.
- عدم ملائمة تطبيق النموذج على البلدان النامية من خلال الأسباب التالية:
- ✓ الدول المتقدمة تسعى إلى عدم الدخول في حالة الركود، أما النامية تهدف إلى تطبيق برامج التصنيع.
- ✓ مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدلات الادخار ورأس المال بينما في الدول النامية فالمعدلات تتميز بالانخفاض.

- ✓ يفترض النموذج ثبات الأسعار، في حين أن الأسعار تتميز بعدم الثبات في الدول النامية.
- ✓ التأكيد بأن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الأجل (لأنه يفترض أن الزيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معاملي رأس المال)، هذه الفكرة رفضتها نظريات النمو الحديثة التي سوف نتعرض لها في العناصر المالية¹.
- وكذلك توجد انتقادات وجهت "لهارود و دومار" :

- الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل.
- بالإضافة لذلك فإن "هارود ودومار" يربط بين النمو والادخار والذي يعتبر نسبة من الدخل القومي مع العمل من العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها على الدخل وعلى حجم الصادرات أيضاً وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنه من رفع الاستثمار من معدل النمو الاقتصادي².

4. النظرية الكلاسيكية الجديدة:

يؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث على الدور التقدم التكنولوجي وإنتاجية المعدل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل. سنتطرق إلى أشهر النماذج النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي والمتمثلة في نموذج "روبرت سولو، وجيمس ميد".

1.4. نموذج روبرت سولو :

يعتبر نموذج "سولو" النيو كلاسيكي للنمو إسهاماً جلياً بذور التطور للنظرية النيو كلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول "سولو" على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار "هارود-دومار".

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

² الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- يرتكز هذا النموذج على الدالة إنتاج مشكلة من عاملي العمل ورأس المال يستدعي الإنتاج إذن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل. تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) ومرد ودية العمل (A) حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في الدالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(T)=F[K(T)+A(T)+L(T)].....(17)$$

انطلق النموذج "النيو كلاسيكي"، "لسولو" من جملة من الفرضيات نذكر منها :

- المنافسة في جميع الأسواق.
- الاقتصاد المغلق .
- دالة الإنتاج من النوع " COBB DOUGLAS " بحيث تكون غلة ثابتة اذ يمكن الإحلال بين عنصرين

(K) رأس المال و (L) الإنتاج والعمل

$$Y=F(K . L)=K^A.L^{A-1}.....(18)$$

2.4. نموذج جيمس ميد:

لقد أخذ " جيمس ميد " بالأسلوب الكلاسيكي الحديث واستخدام دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة : (الناتج الصافي أو الدخل الوطني (Y)، المخزون الصافي لرأس المال المجسد في الآلات (K) القدر المتاح في قوة العمل (L)، القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض (N)، ويفترض " ميد " عامل الزمن عامل ثابت في التقدم التكنولوجي (T)، استخدم نفس الفرضيات في نموذج " سولو " كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار. حيث انطلق من دالة الإنتاج التالية:¹

$$Y= F (K. L. N. T).....(19)$$

¹ أحلام وفاء رماش، "أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر"، دراسة قياسية 1990-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي السنة الجامعية 2018-2019، ص ص 25-27.

III : مفاهيم حول الائتمان المصرفي الخاص

يعد النظام البنكي انعكاساً للنظام المالي والاقتصادي للبلد المتواجدة به، وتحقيق توظيف ائتماني سليم ومعافى إحدى أهم حلقات التطور والتقدم فيه، تتجلى أهمية الجهاز المصرفي في خدمة قضايا التنمية والتقدم من خلال دوره كوسيط مالي يعمل على تعبئة المدخرات المختلفة ثم توظيفها وفق أسس وضوابط معينة في إطار السياسة العامة.

1. ماهية الائتمان المصرفي وأنواعه :

1.1. مفهوم الائتمان المصرفي:

أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض أما اصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.¹ كما توصف عملية منح الائتمان بأنها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعده منح على سبيل السلف لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين مع الحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع وعليه فالائتمان يعبر عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض، والتي تدل على التوافق في الرغبة والحاجة بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاج إليها، فزيادة الائتمان تعني الزيادة في حجم الموارد المتاحة، ونمو حجم الموارد يتطلب بحثاً عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول.²

2.1. أنواع الائتمان المصرفي:

توجد عدة أنواع من الائتمان المصرفي المقدم من البنك لعملائه وذلك إما حسب النشاط الممول، (استهلاكي وإنتاجي) أو حسب الغرض (تجاري، صناعي، عقاري وشخصي) أو وفق الضمانات المطلوبة (ضمان شخصي وعيني) دون ضمانات للجهات الموثوق بمراكزها المالية وبشروط معينة أو حسب المدة (أي أجل الانقضاء) وفيما يلي توضيح لذلك:

1.2.1. حسب النشاط :

تكون الغاية منها تشجيع الاستهلاك الشخصي أو تسديد نفقات طارئة لا يتمكن المقرض بناء على دخله الحالي من مجاباتها، ويتم سدادها إما اعتماداً على دخله للفترة المقبلة أو تصفية بعض ممتلكاته.

¹ عبد العزيز الدغيم وآخرون، "التحليل الائتماني ودوره في ترشي عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 28 (3)، 2006، ص 194.

² عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص ص 38-40.

1.1.2.1. قروض استهلاكية:

تكون الغاية منها تشجيع الاستهلاك الشخصي أو تسديد نفقات طارئة لا يتمكن المقترض بناء على دخله من مجابته، ويتم سدادها إما اعتماد على دخله للفترة المقبلة أو تصفية بعض ممتلكاته.

2.1.2.1. القروض الإنتاجية:

تمنح بهدف تمويل النشاط الإنتاجي و الاستثماري، أي تدعيم الطاقات الإنتاجية للمشاريع، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.¹

2.2.1. حسب الغرض:

تصنف القروض الممنوحة من البنك لعملائه حسب الغرض إلى قروض تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، وقروض شخصية.

3.2.1. حسب الضمان :

1.3.2.1. القروض المضمونة :

- قروض بضمان شخصي: وتمنع دورات ضمان عيني، بل يعتمد البنك على تعهد شخص آخر غير المقترض بالسداد في حالة عجز هذا الأخير عن ذلك ويرتكز في هذه الحالة على مقدرة الطرف الضامن على الالتزام بالسداد.

- قروض بضمان عيني: قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو أوراق مالية، كمبيالات، وقروض بضمان ودائع لأجل و شهادات الإيداع والاستثمار وأهم ما ينتظر إليه البنك عند منحه قرضا مضمونا هو ما يعرف "الهامش" الذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل مقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه، تجنباً لأي خسارة ناجمة عن انخفاض قيمة الأصل المرهون ويقدر هذا الهامش عادة 25% أو أكثر وعلى الرغم من أهمية هذا الهامش في جميع عمليات الإقراض المضمونة منها والغير مضمونة.²

2.3.2.1. القروض غير المضمونة:

الأساس في عمل البنك أنه لا يقدم قروضا بدون ضمان إلا أنه في بعض الأحيان يكتفي بوعده المقترض بالدفع، دون تقديم أي أصل عيني أو شخصي يمكن الرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، ومثل ذلك أن يكون المتعامل معه من النوع الذي يقترض من البنك باستمرار فهو على الاطلاع وعلم بمركزه المالي، وإمكانياته وقدراته على السداد، لذا يقوم البنك بفتح اعتماد لعميله لتمكينه من السحب متى شاء ضمن مبلغ ومدة تحت قيدين أساسيين :

¹ مهند حنا نقولا عيسى "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، الطبعة الأولى"، دار الرؤية للرأية للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2010، ص ص55-56.

² زغاشو فاطمة الزهراء "إشكالية القروض المتعثرة "دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة قسنطينة 50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، السنة الجامعية: 2013-2014، ص ص5-6.

- ✓ القيد الأول: الرصيد المعوض، الذي بمقتضاه يترك العميل في حسابه الجاري لدى البنك نسبة مئوية معينة (10-20%) من قيمة الاعتماد الممنوح بالفعل.
- ✓ القيد الثاني: وجوب قيام العميل بسداد قرضه مرة واحدة على الأقل كل سنة، لتأكيد طبيعة القرض بأنه من النوع قصير الأجل، وأنه لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر لتمويل الاستثمارات، مع الالتزام المقترض بإتباع سياسات معينة طويلة فترة القرض لتجنب الوقوع في دائرة عدم المقدرة على السداد ، كالمحافظة على درجة معينة من السيولة وعدم التوسع في الاقتراض.

4.2.1. حسب المدة :

1.4.2.1. ائتمان قصير الأجل:

- يمنح في أغلب صورته في شكل اعتماد لمدة لا يتجاوز للسنتين، وصيغ الائتمان قصير الأجل عديدة و متنوعة منها:
- ✓ خصم الأوراق التجارية .
- ✓ اعتمادات الصندوق أو اعتمادات الخزينة .
- ✓ تمويلات قصيرة الأجل تمنحها البنوك للمشاريع التي تحتاج إليها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات الجارية عن دفع النفقات و تستق.¹

2.4.2.1. ائتمان متوسط الأجل:

يوجد هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل : الإيرادات، المعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة .ونظرا لطول المدة، وأن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر المتعلقة بالاحتمالات عدم السداد، وينقسم إلى قسمين : قروض عدم التعبئة أي أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة المالية الأخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه النوع الثاني: قروض غير قابلة للتعبئة وهنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة أخرى أو لدى بنك مركزي، وبالتالي فإنه يكون مبررا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض .

3.4.2.1. الائتمان طويل الأجل: هو يفوق في الغالب 7 سنوات ويمكن أن يمتد أحيانا 20 سنة،

يوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف

¹ قسبي ربيحة "ائتمان المصرفي و أثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -2014، ص 5-6.

استعمالاتها المهنية) ونظرا لطبيعة هذا النوع (المبلغ الضخم لمدة طويلة) ،تقوم به مؤسسات متخصصة باعتمادها بتعبئة الأموال الأزمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك عادة على جمعها.

5.2.1. الائتمان حسب شخصية متلقي الائتمان:

1.5.2.1 . الائتمان الخاص: (سوف نتطرق له المبحث الثالث).

2.5.2.1. الائتمان العام: يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (لدولة و الهيئات و المؤسسات العامة والمصالح الحكومية)، حيث تعتمد قدرتهم في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

2.مزايا الائتمان المصرفي:

وتتمثل مزايا الائتمان المصرفي فيما يلي:¹

- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة .
- وجود الائتمان بفتح أفق رحبة أمام الطاقات وأرباب المشاريع الذين يعوزهم التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع، والتي تعود بفوائد أكبر على المستويين الجزئي والكلي.
- الاقتصاد في استعمال النقود، فمنح الأجل يعني مؤقتا عن استعمال النقود القانونية ،ويسهل من إتمام التعامل دون مشقة أو ضرورة اللجوء إليها، وفي بعض الأحيان الاستغناء النهائي عنها، وعند حالات تسوية البعض من الديون "المقاصة".
- إحداث الانسجام بين توظيفات البنك وأغراض الدولة بضمان التوافق مع الاتجاه العام لأهداف السياسة الاقتصادية القومية، من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في مخطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارد فيها .
- يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك.

✓ **بالنسبة للإنتاج :** سمة الإنتاج الحديث الأساسية هو التركيز والتركز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، فتركز رؤوس الأموال يتضمن ازدياد حجم كل المشروعات لزيادة الاستثمارات الجديدة، بينما يقتصر التركيز على ازدياد حجم بعض المشروعات على حساب غيرها في كلتا الحالتين يساعد الائتمان في الحصول على القروض، وطالما كانت المشروعات الكبيرة أقدر من غيرها الصغيرة في الحصول على القروض، فالائتمان يساهم في تركيز الأموال الإنتاجية على مستوى القليل من المشاريع التي تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير.

¹ سليمان ناصر ، "تقنيات البنوك و عمليات الائتمان" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ورقلة ، الجزائر ، 2012، ص31.

✓ بالنسبة للاستهلاك :

يساعد الائتمان على المستهلكين من إعادة رسم مخطط اتفاقهم الاستهلاكي خلال الزمن، بالطريقة التي تكفل لهم أقصى إشباع كلي ممكن، خاصة إذا أحسن الفرد استغلال التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها.

كما قد يساعد الائتمان في زيادة رقعة السوق عن طريق مساعدته للمشروعات في الحصول على ما تحتاجه من أموال قد لا تملكه قوتها الشرائية العاجلة من توفيرها، وبالتالي لا تتوقف عجلة إنتاجها أو تباطؤها، فضلا عن أن المشروعات لا تستفيد ما لديها من سيولة هي أولى بتخصيصها في زيادة إنتاجيتها.

✓ بالنسبة للاقتصاد ككل:

انطلاقا من التسليم بأهمية الوساطة المالية بالنسبة للوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز في تقادي عديد المصاعب التمويلية، فالالاقتصاد في عمومه يستفيد كذلك من وجود هذه الوساطة في عدة جوانب خاصة:

- تقادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وذوي العجز فيه، ومثل هذا التعارض يخلق اختلالات على مستوى الأداء الاقتصادي والتي يمكن تجاوزها فقط عن طريق الوساطة المالية.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يسهم في خلق فرص استثمارية جديدة، إضافة إلى التوسع في الأنشطة الحالية، ويترتب عن الحالتين زيادة في الانتاج والخدمات وفتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة دخل الأفراد في المجتمع، ومنه تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

3. مفهوم الائتمان المصرفي الخاص و العوامل المؤثرة فيه:

1.3. مفهوم الائتمان المصرفي الخاص:

هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في حصول هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى منح الائتمان.

يمثل الائتمان الخاص كافة الديون المتعلقة بأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة، و تتوقف قدرتهم على تلقي الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى منح الائتمان، والتي غالبا ما تأتي من الإيرادات المستقبلية المتوقع تحقيقها ومن تم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حول أجله يقدم إما لأشخاص طبيعيين أي لأفراد أو أشخاص معنويين أي مؤسسات الاقتصادية.¹

2.3. العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي الخاص.

1.2.3. القدرة على السداد: يتعزز المعروض من الائتمان الخاص عند التأكد من الملاءة المالية للمقترض وقدرته على السداد من خلال تقديم الضمانات الكافية مع التأكد من سلامة وكفاءة النظم القضائية ومقدرتها على تنفيذ العقود.

2.2.3. مدى توافر المعلومات من المقترضين: وتاريخهم الائتماني لتقدير جدارتهم الائتمانية بالشكل السليم والوقوف على درجة الخطر الذي تتحمله المؤسسة في عملية منح الائتمان.

3.2.3. حجم الائتمان المقدم للحكومة: فتتزايد ائتمان القطاع العام غالبا ما يكون على حساب تراجع ائتمان للقطاع الخاص.

4.2.3. معدلات الفائدة : فغالبا ما ترتفع أسعار الفائدة بشكل لا تستطيع أن تتحمله المشاريع الصغيرة، والمقترضين من الطبقة الوسطى والتي قد تتسبب في عجزهم عن السداد في حال الاقتراض.

5.2.3. تدفقات رأس المال : والتي تشمل الودائع المحلية، وصافي الائتمان الأجنبي المتأتي من الخارج نتيجة دخول البنوك الأجنبية، وكلما زادت تدفقات رأس المال كلما زاد الائتمان بصفة عامة والائتمان الموجه للقطاع الخاص على وجه الخصوص.

6.2.3. الصدمات الاقتصادية الكلية: تتسبب في انكماش حجم الودائع وائتمان القطاع بفضل ارتفاع مخاطر التضخم وتوقعات انخفاض قيمة العملة الخاصة عند احتلال ميزان المدفوعات فيحتفظ الأفراد بالبدايل المقاومة للتضخم كالعقارات.

6.2.3. الأوضاع الاقتصادية العامة: في حالا الانتعاش يزداد الطلب على الائتمان لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتوقعات ارتفاع الدخل مستقبلا تجعل الأفراد أكثر استعدادا للتعاقد ديون مستقبلية وفي حالات الركود يحدث العكس.

¹ سوزي عدلي ناشد، "مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 159.

7.2.3. السياسات الاقتصادية الكلية : وهي التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي فحدوث أزمات في أي نظام مالي يقلل من حجم وجود الوساطة المالية و يزيد من مخاطر الائتمان و السيولة و يؤثر سلبا على نمو و استقرار الودائع وتدفقات رأس المال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما ينعكس سلبا على عمليات العرض و الطلب على الائتمان المصرفي .

8.2.3. المشاكل الإدارية للبنوك : كانتشار البيروقراطية وتدني مستويات الجودة في خدمة العملاء وزيادة عدد الموظفين والفروع المربحة، والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف وخفض الأرباح وتؤثر في قدرة البنوك على إدارة المخاطر والسيولة، والتقييم الجيد للمشاريع الاستثمارية الجديرة بالائتمان، وهذا ما ينعكس على انخفاض في مستوى الائتمان الممنوح من جهة، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض الممنوحة من جهة أخرى.

9.2.3. ارتفاع درجة التركيز وغياب المنافسة: يكرس الطابع الاحتكاري لبعض البنوك ويتسبب في حدوث هوامش واسعة في أسعار الفائدة، وتؤدي إلى تثبيت المودعين المحتملين وهو ما يفسر عن انخفاض معدلات الإقراض.¹

¹ كريمة رباط "أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) 1990-2015"، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص ص 46-47.

الخلاصة:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر لقياس تقدم أو تخلف الدول على اختلاف أنظمتها وخصائص مجتمعاتها، لما له من أهمية في تحديد مدى فعالية النشاط الاقتصادي ووسيلة لتقييم السياسات الإصلاحية المتبعة من قبل متخذي القرارات.

فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل، حيث يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوب إلى الزيادة في عدد السكان، أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، حيث يتأثر نمو وانخفاض هذا المؤشر بعدة مؤشرات اقتصادية، من بينها الائتمان المصرفي الممنوح من قبل القطاع المصرفي في البلد.

ولطالما كان موضوع العلاقة النظرية والتجريبية بين تطور حجم الائتمان الممنوح والنمو الاقتصادي محل اهتمام وجدال بين مختلف الاقتصاديين وصانعي القرار. حيث نجد أن الفريق الأول منهم يرى أن للائتمان المصرفي دور إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي لأنه يسمح بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج، في حين نجد أن الفريق الثاني يرى أن الائتمان المصرفي يمارس تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في حالة كون النشاط المصرفي غير مراقب، وضعف السياسة الائتمانية، أما بالنسبة للفريق الثالث فقد اختلفت كلياً وجهة نظرهم، حيث يرى أنه لا توجد أي علاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.

ومن هنا يتضح أن دراسة العلاقة بين النشاط المصرفي والنمو الاقتصادي تعد صعبة ومعقدة.

الفصل الثاني:

الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة السببية
بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي

تمهيد :

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في جانبيهما النظري والتطبيقي حيث يعمل الجهاز المصرفي على تحقيق التوازن بين الموارد الادخارية وأوجه الاستثمار، كما يساهم في عملية التطور عن طريق تقديم الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية، وهو ما يعني زيادة عرض النقود والذي اعتبره الكثير من الباحثين عنصراً هاماً من عناصر الانتاج إلى جانب العمل ورأس المال، وبالتالي فإن منح القروض المصرفية يسمح بالتوسع الاقتصادي وتكوين رأس المال والزيادة في درجة العمق المالي.

ومن خلال هذا الفصل، سنعمل على عرض بعض الدراسات السابقة الأجنبية، العربية والمحلية، التي تناولت موضوع السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي.

I . الدراسات التجريبية للدول الأجنبية :

1. دراسة (USAI, S. AND VANNINI,2005) بعنوان: **BANKING STRUCTURE AND REGIONAL ECONOMIC GROWTH : LESSONS FROM ITALY** ، قاما بالتحقيق في الدور الذي لعبته فئات معينة من البنوك في النمو الاقتصادي في إيطاليا خلال فترة (1970-1993) باستعمال نموذج التأثيرات الفردية الثابتة على بيانات البانل. توصل الباحثان إلى أن المتغيرات الكلية للنظام المالي لها أثر فعلي على النمو المحلي، وعلاوة على ذلك البنوك الائتمانية التشاركية والخاصة لها تأثير ايجابي على النمو بينما البنوك العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.¹

2. دراسة (BELINGA T, ZHOU J, DOUMBE E, 2016) بعنوان: **CAUSALITY: RELATIONSHIP BETWEEN BANK CREDIT AND ECONOMIC GROWTH :EVIDENCE FROM A TIME SERIES ANALYSIS ON A VECTOR ERROUR CORRECTION MODEL IN CAMEROON**، توصل الباحثون الى أن العلاقة السببية تتجه من الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني أن السياسات النقدية التي تركز على الائتمان المصرفي ستعزز بالتأكيد النمو الاقتصادي في الكاميرون.²

3. دراسة (ADAM AND AL, 2009) بعنوان: **COMMERCIAL BANKING : INSURANCE AND ECONOMIC GROUTH IN SWIDEN BETWEEN 1830- 1998** ، وذلك باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) واختبار السببية لـ GRANGER، استعمل الباحثون ثلاث متغيرات هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ECON) القروض المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية (BANK)، أقساط التأمينات الإجمالية (التأمين على الحياة وغيرها من التأمينات) لكل فرد (INS) ليتم تقدير ثلاث معادلات الموالية:³

$$\begin{aligned}
 \text{ECON}_T &= \alpha_0 + \alpha_1 \text{ECONLAGS} + \alpha_2 \text{BANKLAGS} + \alpha_3 \text{INSLAGS} + \alpha_4 D_{1T} + \alpha_5 D_{2T} + \alpha_6 \\
 &\quad (T + \varepsilon_{1T} \dots \dots \dots 1) \\
 \text{BANK}_T &= \beta_0 + \beta_1 \text{ECONLAGS} + \beta_2 \text{BANKLAGS} + \beta_3 \text{INSLAGS} + \beta_4 D_{1T} + \beta_5 D_{2T} + \beta_6 \\
 &\quad T + \varepsilon_{2T} \dots \dots \dots (2). \\
 \text{INS}_T &= \gamma_0 + \gamma_1 \text{ECONLAGS} + \gamma_2 \text{BANKLAGS} + \gamma_3 \text{INSLAGS} + \gamma_4 D_{1T} + \gamma_5 D_{2T} \\
 &\quad \beta_6 T + \dots \dots \dots (3).
 \end{aligned}$$

¹ Usai, S. and Vannini, M. " Banking Structure and Regional Economic Growth : Lessons from Italy ". The Annals of Regional Science, N°39,2005, pp 691-714

² Bilinga Thierry, ZHOU Jun, DOUMBE DOUMBE Eric, "Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth : Evidence from a Time Series Analysis on a Vector Errour Correction Model in Cameroon " Social and Behavioral Sciences ,n°235,2016, pp 664-671 .

³ Adam, M, Andersson , J, Andresson, L, F, and lindmark, M " commercial banking , Insurance and economic Grouth in Swiden between 1830and 1998 " Accounting, Business & Financial History, Vol, 2009 , pp.21-38 .

وأظهرت النتائج أن الائتمان والتأمين عنصران مهمان لتحفيز النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى، يمكن أن يترتب على ذلك آثار هامة على السياسات بالنسبة للدول النامية.¹

ETZAZ AND MALIK (2009) وجد أن الائتمانات المصرفية الموجهة للقطاع الخاص تزيد بشكل

كبير من إنتاجية العمال وبالتالي هي تسهل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.²

4. دراسة (ADAMOPOULOS ANTONIOS,2010) بعنوان: GREDIT MARKET

DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH، أجرى الباحثان تحليل تجريبي لإيرلندا باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة السببية بين تطوير سوق الائتمان والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1978-2007) قام الباحث بتقدير أثر النمو الاقتصادي باستعمال المتغيرين: مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) و(الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) على تطوير سوق الائتمان الممثل بالمتغير القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (BC). قام الباحث بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه التالي:³

$$\Delta BC_T = B_0 + \sum_{i=1}^n b_1 \Delta BC_{T-i} + \sum_{i=1}^n b_2 \Delta GDP_{T-i} + \sum_{i=1}^n b_3 \Delta CPI_{T-i} + \lambda EC_{T-1} + \varepsilon_T$$

حيث: $-1 < \lambda < 0$ - يمثل معامل حد تصحيح الخطأ في المدى القصير

$T-1$: حد تصحيح الخطأ مؤخر بفترة واحدة.

Δ : الفروق الأولى.

ε_t : حد الخطأ الأبيض.

توصل الباحثان أنه على المدى القصير عند زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي بـ 4.05% في حين أنه عند زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض القروض المصرفية بنسبة 1.36% في إيرلندا، كما بينت نتائج GRANGER للسببية عن وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي وتطوير سوق الائتمان، أي أن تطوير سوق الائتمان يسبب النمو الاقتصادي. وبالتالي فإنه يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي له أثر إيجابي على تنمية سوق الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي معدل التضخم.

5. دراسة (ANTONIOS ADAMOPOULOS و VAZAKIDISATHANASIOS,2010) بعنوان: A

CAUSAL RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL MARKET DEVELOPMENT AND

ECONOMIC GROWTH" باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه

¹ Adams ,M ,Andersson, L .F, and Lindmark , M." Commecial Banking , Insurance and Economic Growth in Sweden between 1830and 1998"Accounting, Business & Financial History , Vol 19, 2009 , pp21-38 .

² Ealtazaz , A, & Malik, A.Financial Sector and Economic Growth :An Empirical Analysis Of Developing Countries .Journal of Economic Cooperation and Development Vol.30, No1,2009,pp1-30.

³Adamopoulos Antonios " Gredit Market Development and Economic Growth :An Empirical Analysis for Ireland " European RResearch Studies , Volume XIII, Issue (4) , 2010. pp 3-18 .

(VECM) بهدف معرفة إذا كانت تنمية سوق الأوراق المالية تسبب النمو الاقتصادي أو العكس خلال الفترة (1965-2007). توصل الباحثان في المدى القصير إلى أن زيادة النمو الاقتصادي (GDP) بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة مؤشر سوق الأوراق المالية بنسبة 0,6%، في حين أن زيادة معدل الفائدة (I) بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية بنسبة 1,59% كما بينت نتائج GRANGER السببية وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي وتنمية الأسواق المالية. وبالتالي فإنه يمكن استنتاج أن للنمو الاقتصادي أثر إيجابي على تنمية الأسواق المالية في حين أن لسعر الفائدة أثر سلبي على تنمية الأسواق المالية في المملكة المتحدة¹.

6. دراسة (ADAMOPOULOS ANTONIOS و VAZAKIDIS ATHANASIOS, 2010):

بعنوان " THE EFFECT OF STOCK AND CREDIT MARKET DEVELOPMENT ON "

ECOOMIC GROWTH AN EMPIRICAL FINANCE AND ECONOMICS، تم استعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية وسوق الائتمان والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1965-2007).

قام الباحثان باستعمال الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع والمؤشر العامل سوق الأوراق المالية (SM) والقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) كمتغيرين مستقلين مفسرين للنمو الاقتصادي حيث قام الباحثان بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) التالي:

$$\Delta GDP = \beta_0 + \sum_i^n \beta_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_i^n \beta_2 \Delta BC_{t-i} + \sum_i^n \beta_3 \Delta SM_{t-i} + \lambda EC_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $-1 < \lambda < 0$: يمثل معامل حد تصحيح الخطأ في المدى القصير، و E_{T-1} : حد تصحيح الخطأ مؤخر بفترة واحدة:

و Δ : الفروق الأولى.

ε_t : حد الخطأ الأبيض.

توصل الباحثان إلى أن للمتغيرين (SM) و (BC) أثر إيجابي على (GDP) في المدى الطويل، وبالتالي فإن لسوق الأوراق المالية وللسوق الائتمان أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في إيطاليا، كما أشارت اختبارات GRANGER السببية لوجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي إلى تنمية سوق الأوراق المالية².

7. دراسة (M K HASSAN AND B SANCHEZ AND J S YU, 2011) بعنوان :

" FINANCIAL DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH :NEW EVIDENCE "

¹ Vazakidis Athanasios, and Antonios Adamopoulos « A Causal Relationship between Financial Market Development and Economic Growth » American Journal of Applied Sciences, Vol7, No4, 2010, pp 575-583.

² Vazakidis Athanasios, Adamopoulos, "the Effect of stock and credit Market Development on Economic Growth an Empirical Finance and Economics , Issue 41, 2010, pp 33-42 .

FROM PANEL DATA درس الباحثون حالة 168 دولة منخفضة، متوسطة ومرتفعة الدخل خلال الفترة (1980-2007) وهي الحقبة التي شهد تحرير وتطور مالي في العديد من البلدان وكذلك التوسع في الإنتاج ونمو النقود وزيادة حجم الاستثمار، استخدم الباحثون في دراستهم دوال تحليل التباين واختبارات السببية لجرا نجر. وقد استعملوا أربع مؤشرات كمقياس للتطور المالي: الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع البنكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DCBS)، الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DCPS)، النقود بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M3)، الإجمالي الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تم استعمال نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (TRADE) نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GOV) ومعدل التضخم (INF) كمغيرات مراقبة. أما النمو الاقتصادي فتم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GROWTH)، قام الباحثون بتقدير المعادلة التالية:

$$GROWTH_{I,T} = \beta_0 Q_{I1980} + \beta_1 FIN_{I,T} + \beta_2 GDS_{I,T} + \beta_3 TRADE_{I,T} + \beta_4 GOV_{I,T} + \beta_5 INF_{I,T} + \varepsilon_{I,T}$$

حيث أن Q_I : لو غار يتم سلسلة الفروق الأولية لنصيب الفرد من الناتج المحلي.

$FIN_{I,T}$: يمثل في المتغيرات التي تمثل العمق المالي، أي (DCPS, DCBS, M3) لأن هذه المتغيرات تتميز بارتباط ذاتي كبير بينها في معظم الدول النامية. وقد بينت النتائج ارتباط قوي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وبشكل أكثر تحديدا يرتبط الادخار المحلي الإجمالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص بشكل ايجابي مع النمو في شرق آسيا والمحيط الهادي، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، ولكن في المقابل يرتبط التطور المالي سلبيا مع النمو في البلدان مرتفعة الدخل. كما أن اختبارات (GRANGER) للسببية بينت علاقة ثنائية الاتجاه بين التمويل والنمو في المدى القصير في جميع المناطق ماعدا جنوب الصحراء، شرق آسيا والمحيط الهادي، والتي تنطلق فيها العلاقة من النمو إلى التمويل بسبب الطلب المتزايد على الخدمات المالية، و يعود هذا إلى أن هذه المناطق نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي أدنى.

كما وضحت الدراسة أن الأداء الجيد للأنظمة المالية يعزز النمو الاقتصادي في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، ولكن تطوير الأنظمة المالية يجب أن يرافقه تحسين متغيرات حقيقية أخرى تتمثل في: الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية التي تعتبر محددات هامة للنمو. كما ينبغي على واضعي السياسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي الأخذ بعني الاعتبار طبيعة النظام القانوني للبلد، الاستقرار السياسي والمرحلة التي وصل لها تطور النظام المالي عند تصميم السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي و الحد من الفقر .

وباختصار اعتبر الباحثان أنه وبالرغم من الأهمية الكبيرة للتطور المالي في النمو الاقتصادي فإنه لا يكفي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة في البلدان النامية.¹

8. دراسة (ADAMOPOULOS ANTONIOS, 2010) بعنوان **STOCK MARKENT AND ECONOMIC GROUTH :AN EMPIRICAL ANALYSIS FOR GERMANY** باستعمال منهجية التكامل المتزامن ومن نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة السببية بتطوير سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي لألمانيا خلال الفترة (1965-2007) قام الباحث باستعمال ثلاثة متغيرات هي : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخالص (BC). المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) لتقدير ثلاثة معادلات الأولى تدرس أثر (GDP) و (SM) على (BC) والثانية تدرس أثر (BC) و (GDP) على (SM) والأخيرة تدرس أثر (SM) و (BC) على (GDP) .

توصل الباحث إلى أن للقروض المصرفية والنمو الاقتصادي أثر إيجابي على تطوير سوق الأوراق المالية كما أن زيادة المؤشر العام لسوق الأوراق المالية بنسبة 1 % سيؤدي إلى زيادة النمو ب 0.06 % سنوياً، وزيادة القروض المصرفية بنسبة 1 % سيؤدي إلى زيادة النمو ب 0.9 % سنوياً في ألمانيا، كما بينت نتائج GRANGER السببية وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي وتطوير سوق الأوراق المالية، أي أن تطوير سوق الأوراق المالية يسبب النمو الاقتصادي.²

9. دراسة (UGWUOKE U.S, JUDITH M.N, UGOCHUKWA, 2014)، بعنوان: **Bank Gediton of Nigerian Economy : ACO Integration Approach** باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1986-2012)، درس الباحثون أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (TBCPS) وإجمالي عرض النقود (M2) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بموجب المعادلة التالية:

$$\text{LOG}(\text{GDP}) = \beta_0 + \beta_1 \text{LOG}(\text{TBCPS}) + \beta_2 \text{LOG}(\text{M2}) + U_T$$

كما تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) التالي :

$$\text{GDP}_T = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \text{GDP}_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_{2i} \text{TBCPS}_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_{3i} \text{M2}_{t-1} + \delta_1 \text{ECM}_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث ECM_{T-1} : يمثل حد تصحيح الخطأ.

وتم قياس باختيار جراً نجر للسببية كالتالي:

$$\text{GDP}_T = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \text{GDP}_{t-1}$$

¹ M Kabir Hassan , Benito Sanchez, Jung-Suk Yu "Financial Development and Economic Growth :new evidence from panel data "The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol51 ,2011, pp88-104.

²Adamopoulos , Antonios " Stock Markent and Economic Grouth :An Empirical Analysis for Germany " Business and Economic Journal , Vol 2010, pp,1-12.

$$+\sum_{i=1}^p \alpha_{2t} TBCPS_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_{3t} M2_{t-1} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (2)$$

$$TBCPS_T = \beta_0$$

$$+\sum_{i=1}^n \beta_{1t} TBCPS_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_{2t} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^m \beta_{3t} M2_{t-1} + \varepsilon_{3t} \dots \dots \dots (3)$$

$$M2_T = \delta_0 + \sum_{i=1}^n \delta_{1t} M2_{t-1} + \sum_{i=1}^p \delta_{2t} TBCPS_{t-1} + \sum_{i=1}^m \delta_{3t} GDP_{t-1} + \varepsilon_{3t} \dots \dots \dots (4)$$

توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة سلبية بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والناجح المحلي الإجمالي، بينما هناك علاقة إيجابية لإجمالي عرض النقود على (GDP). نتائج اختبارات جرانجر السببية بينت أن هناك سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص (TBCPS) كما أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص وإجمالي عرض النقود.¹

10. دراسة (TAHIR S.H I M ,RIZWAN ULLAH, 2015) بعنوان: IMPACT OF BANK LENDING ON ECONOMICS GROWTH IN PAKISTAN باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) خلال الفترة (1973-2013)، توصل الباحثون إلى أن للاستثمار والاستهلاك الحكومي أثر إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل الفائدة والتضخم لهم أثر سلبي على النمو الاقتصادي²

11. دراسة (MIKHAIL STOLBOV 2015) بعنوان: CAUSALITY BETWEEN DEPTH AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM 24 OECD CREDIT COUNTRIES أدلة من 24 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1980-2013)، استعمل الباحث ثلاثة متغيرات مستقلة هي: القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (CRED)، نسبة إجمالي الادخار المحلي (SAV)، مجموع الصادرات والواردات (TRADE) ومتغير تابع هو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). توصل الباحث إلى أن معامل القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص معنوي ب 12 دولة من أصل 24 دولة كما أن نتائج اختبارات السببية تشير إلى وجود علاقة سببية تتجه من عمق الائتمان إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في حوالي نصف الدول المدروسة بريطانيا، فرنسا، هولندا، اليونان، سويسرا، أيرلندا، استراليا، بلجيكا³.

¹ Modebe Nwanneka Judith, Ugwivegbe, Ugocbkuo U S, Uguwoke R O) Bank Gediton of Nigerian Economy : ACO Integration Approach , Research Journal of Finance and Accounting . Vol 5.no 2014, pp,87-95.

² Safdar Husain ,Tahir, Iqra Shehzadi , Ishfaq Ali, Muhammad Rizwan Ullah " Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan :An Empirical Study of Lending to Private Sector " American Journal of Industrial and Business Management, Vol 5, 2015, pp 565-576.

³ Milk Stolbore "Causality between credit depth and economic growth " : Evidenc From 24 OECD Countries, BOFIF DISCUSSION Papers N°15, Bank of Finland, BofIt, Institute for Economies in Transition, 2015, pp 1-34 .

12. دراسة (BELINGA T,ZHOU J, DOUMBE,2016) بعنوان: CAUSALITY RELATION SHIP BETWEEN BANK CREDIT AND ECONOMIC GROWTH TIME SERIES ANALYSIS ON A VECTOR ERROR CORRECTION MODE IN CAMEROON وتوصل الباحثون الى أن العلاقة السببية تتجه من الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن السياسات النقدية التي تركز على الائتمان المصرفي ستعزز بالتأكيد النمو الاقتصادي للكاميرون.¹

13.دراسة (CHARAN SINGH,2016) بعنوان : " ECONOMIC GROWTH AND CREDIT IN INDIA "، استخدم الباحثون منهجية التكامل المشترك واختبار جوهانسون واختبار السببية لجرا نجر، كما يتم استخدام مقاييس مختلفة للائتمان والانتاج لتجسيد العلاقة على المستوى العام خلال الفترة (1951-2014) وكذلك على المستوى القطاعي خلال الفترة (1973-2014).

استعمل الباحثون المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي كمتغير، مجموع القروض، القروض الممنوحة للقطاع الزراعي، القروض الممنوحة لقطاع الخدمات، القروض الممنوحة للقطاع الصناعي، القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية كمتغيرات مستقلة.

على المستوى القطاعي أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض المصرفية الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية، بينما أنه ليست هناك أي علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض الموجهة للصناعة والصناعات التحويلية.

على المستوى الكلي أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين مجموع القروض والنتائج المحلي الاجمالي، كما أن الناتج المحلي الاجمالي بسبب القروض المصرفية وفقا لاختبارات السببية لجرا نجر.²

14. دراسة (PAUL, NDUBUISI, 2017) بعنوان: SECTORAL CREDIT ALLOCATION AND GROWTH OF NIGERIA ECONOMY : AN IMPACT ANALYSIS(1994-2015) خلال الفترة(1994-2015)، استعمل الباحث اختبار جذور الوحدة لديكي فولار المطور(ADF) واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) واختبار السببية لجرانجر. قام الباحث بتقدير المعادلة التالية:

$$\ln GDP_t = b_0 + b_1 \ln AGC + b_2 \ln EXC + b_3 \ln MRC + b_4 \ln MISC + b_5 \ln SMEC + U_t$$

¹ BELINGA THIERRY ZHOU ,DOU MBEDOU MBE ERIC GAHE ZING ,Samuel yannick ,KOFFI yao Stephaney lindy "causality Relation ship between Bank Credit and economic Growth :Evidence from a time Series Analysis on a vector Error correction Mode in Cameroon " ، Social and Behavioral Sciences ، n°235،2016 ،pp664-671.

² CHARAN SINGH, SUBHASH BHARADWAJ PEMMARAJU, ROHAN DAS "ECONOMIC GROWTH AND CREDIT IN INDIA "WORKING PAPER IIMB-WP NO .531، 2016 ،PP 1-19.

حيث: $LNGDP_T$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي (كمتغير يمثل النمو الاقتصادي).

$LN AGC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة لقطاع الزراعة.

$LN EXC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة لقطاع التصدير.

$LN MRC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة لقطاع الصناعة.

$LN MISC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة للخدمات العامة والمتنوعة.

$LN SMEC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

U_T : حد الخطأ العشوائي.

B_0 : الحد الثابت.

تمثل المرونات المتعلقة الموجهة بالمتغيرات المستقلة. b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 :

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أن الائتمان للزراعة، والائتمان للصناعة والائتمان للخدمات المتنوعة والخدمات العامة تعتبر مؤشرات جيدة للتنبؤ بالنمو الاقتصادي. بينما القروض الموجهة للتصدير وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر سلباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، هذا يعني أن تقديم القروض لهذه القطاعات سيؤدي إلى عدم الاستقرار بدلاً من استقرار الاقتصاد.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة والنمو الاقتصادي، بينما هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد يتجه من القروض الممنوحة لقطاع الصناعة إلى النمو الاقتصادي.¹

15.دراسة (BUKOLA A.F ALOYE, TOMOLAM.OBAMUYI,2018) بعنوان :

FINANCE AND ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA، باستعمال منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار السببية لجرا نجر، استعمل الباحثان الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، في حين أن التمويل تم تمثيله بواسطة الائتمان الموجه للقطاع الخاص (CPS)، الذي كان بمثابة متغير مستقل، مع معدل الإقراض (LR) كمتغير تحكم . أظهرت النتائج بوجود علاقة إيجابية وطويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التمويل و النمو الاقتصادي كشفت الدراسة أيضاً بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل إلى النمو الاقتصادي. وبالتالي تم التوصل إلى أنه يمكن للحكومة والسلطات النقدية وضع و تنفيذ سياسات التي من شأنها تحسين أنشطة المؤسسات المالية لضمان النمو الاقتصادي. اوصت الدراسة في الاخير على أنه ينبغي للمؤسسات

¹ - Pual Ndubuisi " Commercial Banks' Sectoral Credit Allocation and Growth of Nigeria Economy : An Impact Analysis(1994-2015) "Intrnational Journal of Arts and Humanities(IJAH), Vol 6, No4, 2017, pp144 -161.

المالية أن تجعل وصول القطاع الخاص إلى الإئتمانات أقل صرامة من أجل تشجيع الاقتراض من أجل الاستثمار، وفي نهاية المطاف تعزيز النمو الاقتصادي.¹

II. الدراسة التجريبية العربية و المحلية

1. الدراسة العربية :

1.1. دراسة (اند. أحمد ملاوى د. أحمد المجالى، 2008): بعنوان: تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003)، تهدف بشكل أساسي إلى إظهار أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة. وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي للأردني.²

2.1. دراسة " AMEER MAHRAM HATIM (2012) بعنوان: الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج: الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1968-2010)، توصل الباحث على أنه على المدى الطويل إجمالي الاستثمارات، الانفاق الحكومي، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في حين أن للوساطة المالية أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي، وهذا يبين عدم الكفاءة في تخصيص القروض المصرفية حيث تتلقى قطاعات أقل إنتاجية حصص كبيرة من القروض كما تعاني البنوك مع عدم وجود ابتكار مالي خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية.³

3.1. دراسة (EYAGAFFARABDELRAHEEM OSMAN, 2014) بعنوان: أثر القروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي (GDP) في المملكة العربية السعودية باستعمال التكامل المتزامن ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، خلال الفترة (1974-2012)، قام الباحث باستخدام 6 متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) القروض الممنوحة للقطاع الخاص

¹ Bukola, A.F aloye and, Tomola M. Obamuyi, "Finance and Economic Growth of Nigeria", IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 9, N°1, 2018 p p 9-14.

² أحمد ملاوى، د. أحمد المجالى " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003) "، مجلة النهضة"، المجلد 9، العدد 1، 2008، صص 125-142 .

³ Hatim Ameer Mahram "Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia :An Empirical Analysis 1986-2010"، Modern Economy, Vol 3، 2012، pp626-640.

(BF)، إجمالي الودائع للبنوك التجارية (DS)، الإنفاق الحكومي (G)، معدل التضخم (CPI)، الاقتصاد المفتوح (OPE) لتقدير المعادلة التالية:

$$\Delta DP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^P \theta_i \Delta DP_{t-1} + \sum_{i=0}^P \phi_i \Delta BF_{t=0} + \sum_{i=0}^P \varphi_i \Delta DS_{t-i} + \sum_{i=0}^P \gamma_i \Delta t_{-1} + \sum_{i=1}^P \mu_i \Delta OPE_{t-i} + \sum_{i=1}^P \psi_i \Delta CPI_{t-1} + \lambda_1 DP_{t-1} + \lambda_2 BF_{t-1} + \lambda_3 DS_{t-1} + \lambda_4 t_{-1} + \lambda_5 OPE_{t-1} + \lambda_6 CPI_{t-1} + \epsilon_{1t}$$

توصل الباحث إلى أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل فعند زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (BF) بنسبة 1% يتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة 0.09% في السنة، وبالتالي فإن القروض المصرفية ساهمت في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، كما بينت الدراسة أن ودائع البنوك التجارية (DS) تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل.¹

4.1. دراسة (رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك دنون، 2014) : بعنوان: قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010)، أشارت نتائج دراسة علاقة معنوية موجبة بين التطور المالي ممثل بالقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي ولكن هذه العلاقة تصبح سالبة في المدى القصير، كما أيد الباحثان نظرية العرض-القائد -حيث أن العلاقة السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.²

5.1. دراسة (غالب مشيب، 2015) بعنوان : تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي: دراسة حالة اليمن، تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة الزمنية (2000_2012)، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموجه (VAR) على بيانات ربع سنوية، كما تم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسية مثلاً اختبار "جوهانسون"، واختبار جرانجر للسببية وتحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل. تم اختيار متغيرين فقط هما: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير أحادية

¹Dr ،Eyas Gaffer Abdelraheem Osmman" The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP) :An Econometrics Model Using (ARDL)Approach to Co integration " , American International Journal of Social Science,Vol.3, No.6, 2014, pp109-117.

²رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك دنون "قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010) " مجلة تنمية الرافدين . العدد 114 'المجلد 35 ، (2014). ص ص 32-46.

الاتجاه من الائتمان المصرفي الخلاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بني المتغيرين، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية ضئيلة الائتمان في تفسري التغير المحلي تم في الناتج الإجمالي، وبشكل عام وضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ضئيل للائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني¹.

6.1. دراسة (د. ليندا إسماعيل ورؤى شاكر، 2016) بعنوان: دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2012-1012)، تم استعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار غرا نجر للسببية. قدرت الباحثتان النموذج التالي:

$$GDPPC = F(PC, M2, GOV, INV, OP)$$

حيث أن: GDPPC يعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو متغير يمثل النمو الاقتصادي، PC و M2 يعبران عن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقود بالمعنى الواسع على الترتيب، ويستخدم ان لقياس التطور المالي، وتم استخدام ثلاث متغيرات ضابطة ضمن النموذج هي GOV الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (INV) الاستثمار، (OP) الانفتاح التجاري، وتم التعبير على العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بالمعادلة التالية:

$$GDPPC = -0.453682 M2 - 0.055555 PC - 0.110884 GOV + 0.386224 OP + 0.217879 INV + 7.126368$$

أظهرت نتائج اختبار "جوهانسن" وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة. بالمقابل أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة القصيرة الأجل بين التطور المالي مقاسا بالمعروض النقدي وبين النمو الاقتصادي سالبة، في حين أنها موجبة عند استخدام الائتمان الخاص، لكنها غير معنوية في كلتا الحالتين.

أما بالنسبة لاختبار جرا نجر أوضحت النتائج عدم وجود سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة، وبالتالي توصلت الدراسة إلى أن القطاع المالي بما فيها المصرفي لم يلعب دوره الاقتصادي الفاعل وكان له اثر سلبي على النمو الاقتصادي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم كفاءة هذا القطاع وتخلفه وعدم قدرته على مواكبة المتطلبات التنموية للاقتصاد السوري.²

7.1. دراسة (رابع مرار، 2016) بعنوان تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لفلسطين خلال الفترة (2014-1996)، باستعمال منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)، استعان الباحث في دراسته بنموذج النمو (ENDOGENOUS GROWTH MODEL) لـ "سولو" (SOLOW) (1965) حيث إن التطور في القطاع

¹ غالب مشيب" دراسة بعنوان تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي": دراسة حالة اليمن "المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية" المجلد 2، العدد 2، (2015)، ص ص 129-142.

² ليندا إسماعيل، رؤى شاكر "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2010-1980)، "مجلة جامعة البعث" المجلد 38، العدد 60، (2016)، ص ص 73-107.

المصرفي سيساهم ذاتيا في التقليل من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي. قام الباحث بتقدير المعادلة التالية:

$$y_t = \varphi(\text{deepening})^\delta k_t^\alpha l_t^\beta$$

حيث : YT : تمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

φ (DEEPENING) التطور في القطاع المصرفي عن طريق تطور عملية الإقراض.

KT : رأس المال.

LT : الأيدي العاملة.

بالاعتماد على نظرية النمو الذاتي فإن: $\varphi'(\text{DEEPENING}) > 0$

قدر الباحث عدة معادلات بإدخال اللوغاريتم لإرجاعها خطية، وباستعمال متغيرات مختلفة تمثل التطور المصرفي وذلك للوصول إلى غاية البحث وهي تقييم أثر التطور المصرفي على النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي، ومن بين المتغيرات المستعملة نجد: نسبة الائتمان للقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP/PUBCR) نسبة القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP/PRIVCR) نسبة الودائع من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP/DEPOSITS)، القروض البنكية الممنوحة لمختلف القطاعات (الإنشاءات، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات).

أظهرت نتائج التحليل واختبارات السببية لـ GRANGER أنه يوجد هناك تأثير إيجابي للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، ولا يوجد هناك أي تأثير ذي مغزى للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل، اختبار السببية أظهر أن النمو الاقتصادي ضروري لتطوير النظام المصرفي (نظرية العرض-القائد) في المدى القصير.

أما في المدى الطويل فإن نمو النظام المصرفي يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية (نظرية الطلب-التابع).

كما أظهرت أيضا نتائج التحليل للقطاعات الاقتصادية، أنه لا يوجد هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للنمو في التسهيلات الائتمانية على إنتاجية قطاعات الصناعة، التجارة، الفنادق، النقل، المواصلات، والخدمات. هذا يدل على عدم فعالية نظام القروض المقدم من قبل البنوك في تحسين مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد، ذلك يعود ربما إلى أن جزءا كبيرا من التسهيلات الائتمانية لهذه القطاعات يخصص لشراء السلع الوسيطة، والتي في أغلب الأحيان يتم استيرادها على النمو الاقتصادي أما التأثير الإيجابي الوحيد، فكان في قطاع الإنشاءات، وذلك يعود ربما إلى الحجم الكبير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع.

كما أنه من المتعارف عليه أن قطاع الإنشاءات في فلسطين يتمتع بنشاط قوي يتمثل في النمو الكبير لهذا القطاع، وزيادة الطلب على المنشآت خاصة السكنية خلال العقد الأخير¹.

8.1. دراسة (Ananzeh , I.E, 2016) بعنوان: **Relation ship between Bank Credit and Relation**

Economic Growth :Evidence From Jordan، استخدم هذا الباحث في دراسة نموذجين مختلفين،

تمثل الأول منها نموذج تصحيح الخطأ (VECM VECTOR ERROR CORRECTION MODE) واختبار العلاقة السببية لغرانجر.

وقد توصلت الدراسة إلى استنتاج علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات المستعملة في الدراسة الميدانية ممثلة في القروض البنكية الإجمالية، القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي، القروض البنكية الموجهة للقطاع الصناعي، القروض البنكية الموجهة للقطاع البناء والقروض البنكية الموجهة لقطاع السياحة.

كما توصلت الدراسة إلى انتقال العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي وقطاع البناء في الاقتصاد الأردني، كما تم الخلاص إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه ما بين النمو الاقتصادي والقروض الموجهة لقطاع البناء والذي يمثل أهم قطاع في الاقتصاد الأردني، وعليه يجب العمل على تعزيز دور القطاع المالي ودعمه لمختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن هذا من خلال اعتماد سياسات اقتصادية أكثر ملائمة².

2. الدراسة المحلية:

1.2. دراسة (د. زايد محمد زريقات وآخرون، 2015) بعنوان: تأثير تطوير النظام المالي على

النمو الاقتصادي في (1980-2009) الأردن، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية، باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل طويل والقصير.

استخدمت الدراسة معدل النمو في الدخل الحقيقي للفرد (RGDP) كمتغير تابع، واستخدم عرض النقد بمفهومه الواسع (GDP/M2)، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (GDP/CPS) والودائع المصرفية (GDP/TBD) كمتغيرات مستقلة. قام الباحثون بتقدير المعادلة التالية:

$$INRGP=A_0+A_1LNM2/GDP+A_2LNCPS/GDP+A_3LN BD/GDP+\varepsilon$$

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل دخل الفرد الحقيقي وكل من عرض النقود بمفهومها لواسع ومعدل الودائع، وعدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل دخل الفرد الحقيقي

¹ راجع مرار، " تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (S.A.M)، 2016، ص ص 100 - 101.

² Ananzeh , I.E, " Relation ship between Bank Credit and Economic Growth :Evidence From Jordan " International Journal of Financial Research, 7(2) . 2016, pp53- 63.

ومعدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما كشفت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل دخل الفرد الحقيقي وجميع مؤشرات التطور المالي، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطوير النظام المالي والنمو الاقتصادي في الأردن، وعليه فمن المتوقع أن يلعب التحرر الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، والمزيد من التطورات المالية في الأردن دوراً مهماً في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة باستمرار الحكومة في إتباع سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتسهيل دخول رؤوس الأموال، وأن تتخذ الإجراءات الاقتصادية التي تكفل السيطرة على معدلات التضخم.¹

2.2.دراسة (أ. زقير عادل، 2015) بعنوان : العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي -نظريا وتطبيقيا، هدفت الورقة البحثية إلى حصر أهم وظائف القطاع المصرفي والتي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، ناهيك عن محاولتها حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي، والتي يعتبر (SCHUMPETER.J) رائداً لها، علاوة على التطرق الى أهم الدراسات العلمية (التجريبية) والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، والتي حرصت على تقديم الدلائل العلمية على وجود علاقة سببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها: مواصلة الإصلاحات المصرفية في الدول التي لازالت أجهزتها تعاني تأخراً كبيراً في مواكبة التطورات العلمية. بالإضافة إلى دعم الحكومة المؤسسية، وتطوير الأسواق المالية لتكون معينا للأجهزة المصرفية لدعم النمو الاقتصادي وتمويل الاستثمارات المختلفة. تطوير أداء البنوك وتعزيز إدارة المخاطر داخلها وتنويع بنية الموارد والاستخدامات لتكون هذه البنوك قادرة على توفير الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد المختلفة.²

3.2. دراسة (محمد صالح عبد الكريم الكركي، 2015) بعنوان: أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لفلسطين، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة من الربع الأول للعام (1996) وحتى الربع الرابع للعام (2013)، حيث تم تطبيق الأساليب القياسية التالية: اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموجه (VAR) لقياس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ

¹ د.زياد محمد زريقات، أدعلي حسين المقابلة، د. أيمن محمد سعيد يوسف " تأثير تطویر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)،" المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1، (2015) ص ص 3-23 .

² أ. زقير عادل، "العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي نظريا و تطبيقيا " ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الوادي، مجلد 8،(2015)، ص ص 132-142 .

الموجه (VECM) لقياس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل واختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام اختبار جرانجر. قام الباحث بدراسة أثر القروض البنكية (BL) التي تضم القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للقطاع الخاص، اليد العاملة (L) إجمالي تكوين رأس المال (K) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باستعمال المعادلتين التاليتين:

$$\begin{aligned} \text{LOG (K}_T\text{)} + \beta_2 \text{LOG (L}_T\text{)} + \beta_3 \text{LOG (PRIVATE BL)} + \varepsilon_T &= \beta \\ \text{LOG (GDP)} &= \beta_1 \text{LOG (K}_T\text{)} + \beta_2 \text{LOG (L}_T\text{)} + \beta_3 \text{LOG (PUBLIC BL}_T\text{)} + \varepsilon_T \end{aligned}$$

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي معنوي لكل من القروض الممنوحة للقطاع الخاص، والممنوحة للقطاع العام على الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة المتغيرين بقيمة 1% ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 11.2% و 11.1% على الترتيب، كما وجدت أثر إيجابي معنوي لكل من اليد العاملة وإجمالي تكوين رأس المال على الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت الدراسة أن العلاقة بين متغيرات الدراسة موجودة في المدى الطويل وتكاد لا تذكر في المدى القصير، والنتيجة الأساسية لهذه الدراسة تبني أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإقراض المصرفي، بسبب المساهمة الضئيلة للإقراض المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وعدم اهتمام البنوك بتوجيه القروض للقطاعات المنتجة في الاقتصاد. توصي الدراسة بمجموعة من الإصلاحات للسياسات المالية والتي ينبغي أن تركز على كيفية تضيق الفجوة بين معدلات الادخار والإقراض بالإضافة إلى تشجيع البنوك على الإقراض لكافة قطاعات الاقتصاد بدلاً من تفضيل بعض القطاعات، وكذلك الحد من العجز المفرط للحكومة واعتمادها على الاقتراض من القطاع الخاص¹.

4.2. دراسة (مجاهد كنزة، 2016) بعنوان : تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي:

دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال ANALYSIS DATA PANE، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول المتقدمة (24) دولة والنامية (38) دولة باستعمال مجموعة من المؤشرات لتمثيل مدى تطور كل من البنوك والأسواق المالية والتي تمثلت في ثلاثة متغيرات لكل منهما، القروض الموجهة للقطاع الخاص بالنسبة إلى GDP، الكتلة النقدية (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومجموع أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي، ورسملة البورصة (GDP%) مؤشر حجم تداول الأوراق المالية: (GDP%) ومعدل الدوران، بالإضافة إلى استخدام معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي، واستعمال طريقة تحليل المكونات الأساسية للحصول على المؤشرات لتطور كل من الوساطة والأسواق المالية كما تم استخدام طريقة تحليل بيانات البائل والتي شملت على اختبارات جذور الوحدة، واختبار

¹ محمد صالح عبد الكريم الكركي " أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي": دراسة تجريبية لفلسطين مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة الخليل -كلية الدراسات العليا و البحث العلمي ، فلسطين تحت إشراف الدكتور إبراهيم عوض 2015، ص 135-136.

العلاقة السببية وتقدير نموذج البائل الساكن باستعمال نموذج الأثر الثابت والعشوائي والنموذج الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة وسط المجموعة المدمجة و وسط المجموعة في التقدير.

أظهرت نتائج التقدير أن متغيرات القطاع البنكي تمارس تأثيرات سلبية معنوية ومتجانسة على النمو الاقتصادي في حالة كل من الدول النامية والمتقدمة، أما بالنسبة لمؤشر تطور الأسواق المالية فله تأثير سالب ومعنوي في حالة الدول المتقدمة، وتأثير موجب ومتجانس في حالة الدول النامية في المدى الطويل، أظهرت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور في القطاع المالي والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة.

والنتيجة أن الجهاز المالي يمارس تأثير سلبي على النمو في حالة الدول المتقدمة والذي أرجعه معظم الباحثين إلى أن اقتصاديات الدول المتقدمة هي أكثر انفتاحا من اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي هي أكثر عرضة للتقلبات والأزمات المالية والبنكية التي تهمش دور النظام المالي. أما بالنسبة للدول النامية فإن الوساطة المالية لها تأثير سالب على النمو وهذا ما أرجعه الباحثين إلى أن تطبيق سياسات التحرير المالي (1980,1990) أدى إلى نشوب أزمات مالية وبنكية.¹

5.2. دراسة (القرصو وفاء، 2019) بعنوان: أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) في الجزائر ، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، تم تقدير نموذجين الأول باستعمال متغيرات كلية خلال الفترة (1980-2017)، حيث تم اختيار ستة متغيرات مستقلة تتمثل في: القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص واجمالي الادخار المحلي والانفتاح التجاري، معدل التضخم والاستهلاك الحكومي واجمالي الاستثمار، تم أيضا اضافة متغير أصم في النموذج يمثل صدور قانون النقد والقرض، والمتغير التابع في نصيب من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات، كما تم التوصل إلى أن القروض المصرفية كان لها تأثير سلبي على عبي النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

أما في النموذج الثاني تم استعمال متغيرات قطاعية بهدف فحص العلاقة بين القروض المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2017). وقد أشارت نتائج الدراسة أن هناك أثر سلبي لكل من القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للإدارات المحلية على النمو الاقتصادي، بينما كان هناك أثر إيجابي معنوي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو

¹ مجاهد كنزة، غربي ناصر صلاح الدين "تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، Arabe Economic Journal- 12، and Business Journal، المجلد 11، العدد 1، ص 72-85 <https://doi.org/10.1016/j.aebj.2016.03.005>

الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبارات السببية لـ TODA-YAMAMOTO أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر.¹

6.2. دراسة (زرباحن محمد، 2012) بعنوان : النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإصلاحات على النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى أن البنوك تعتبر مؤسسات مالية، تلعب دور الوسيط من خلال جمع المدخرات وتحويلها من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وهي بهذا تعتبر محركا للنشاط الاقتصادي، وأداة فعالية لتمويل التنمية الاقتصادية. إلا أن البنوك في النظام المصرفي الجزائري تلعب دورا محدودا جدا في تعبئة المدخرات المحلية وبالأخص مدخرات الخواص، والسبب في ذلك يرجع لنقص الخدمات المصرفية وعدم القدرة على استيعاب المتغيرات البيئية والاقتصادية المؤثرة في حركة الإيداع الادخاري، وعدم وجود سياسة ادخارية واضحة ورشيدة تعمل على تحفيز الأفراد لإيداع أموالهم في البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي يخفض من قدرة البنوك على تمويل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو ما يحول دون تحقيق الجزائر لمعدلات النمو المرغوب فيها.²

¹ القرصو وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي": دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2018-2019. ص ص 1-250.

² زرباحن محمد، "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

الخلاصة:

من خلال ما سبق ذكره هو تعدد الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت تأثير القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد بمختلف صيغها (القروض للقطاع العام والخاص، القروض الموجهة للأفراد والمؤسسات، القروض الموجهة لتمويل القطاع الصناعي والفلاحي والبناء وغيرها) على النمو الاقتصادي في مختلف الدول. أما في حالة الجزائر، فالملاحظ هو غياب الدراسات القياسية التي تتطرق لهذا الموضوع واقتصار الدراسة على عملية التحليل البسيط للمعطيات المتوفرة.

كما انقسمت الدراسات حول اتجاه العلاقة السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي بين مؤيد ومساند، بينما بينت دراسات أخرى على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه.

حيث اختلفت الدراسات التجريبية السابقة باختلاف الطريقة القياسية المستعملة لاختبار العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي، فبعضها اعتمدت على دراسات السلاسل الزمنية، وأخرى على بيانات البانل، اختلفت أيضا في فترات الدراسة، عينة الدول المدروسة .

وفي الأخير، ونظرا لأهمية البنك كوسيط مالي والدور الذي يلعبه في قدرة تأثيره على النمو الاقتصادي، اردنا معرفة العلاقة السببية التي تربط النمو الاقتصادي والقروض المصرفية الخاصة في الجزائر، وهذا ما سنراه في الفصل الأخير من الدراسة.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين
الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة من (1992-2020)

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل لتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر ممثلا بالتغيرات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مع تطورات القروض المصرفية حسب القطاع وحسب المدة الزمنية خلال الفترة (2000-2020)، ومن ثم النظر في مدى تحسن النمو تبعا لتحسن أداء القاعات الإنتاجية خارج المحروقات لنقوم بعدها بدعم هذه الدراسة التحليلية بدراسة قياسية لاختبار السببية -TODA YAMAMOTO حيث يجري تقديرها من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي المطور، حيث أن هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين في الأجل الطويل.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

1. واقع النمو الاقتصادي والقروض المصرفية في الجزائر:

1. تحليل النمو الاقتصادي خلال المرحلة (2000-2020):

1.1. تحليل تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول التالي بين تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

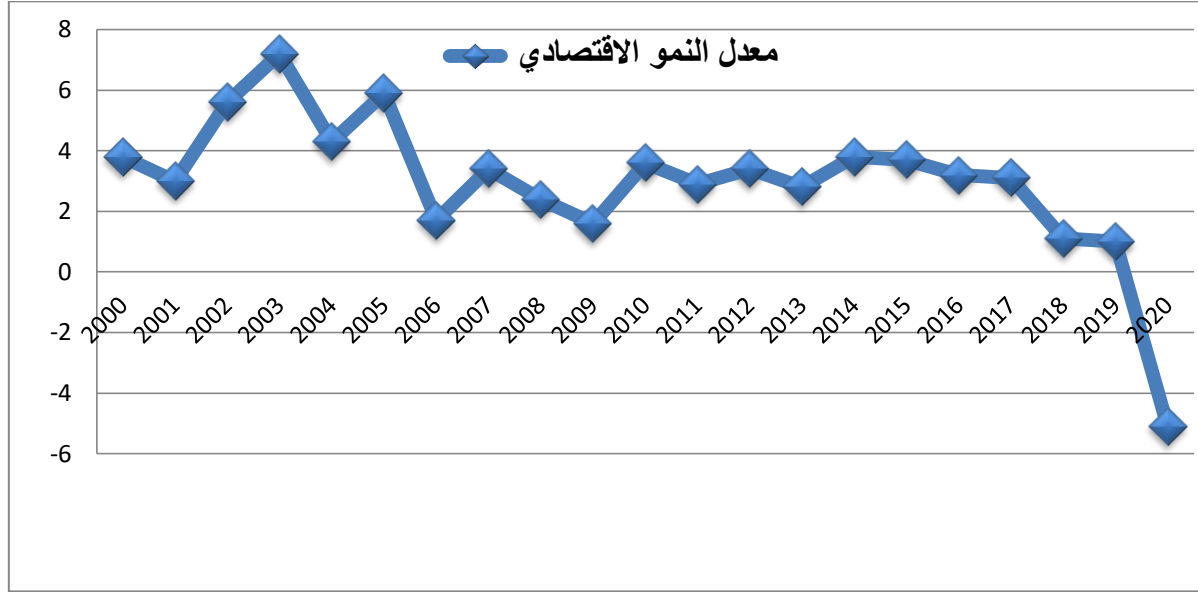
الجدول رقم (1): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنة	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي %
2000	3,8
2001	3
2002	5,6
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2,4
2009	1,6
2010	3,6
2011	2,9
2012	3,4
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,7
2016	3,2
2017	3,1
2018	1,1
2019	1
2020	-5,1

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الشكل (1) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2000_2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

من خلال الشكل وأثناء الفترة (2000_2016) سجل معدل النمو انخفاضا 3,8 % لسنة 2000 إلى 3,2 % سنة (2016) وقد شهدت سنة (2003) أعلى قيمة للنمو و التي بلغت 7,2 % قبل أن يصل إلى 1,6 % سنة (2009)، وقد أرجع المحللون السبب وراء ذلك إلى الأزمة المالية لسنة (2008) والتي أثرت على دول المعمورة بنسب متفاوتة، لتحسن بعدها معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات متذبذبة إلى غاية ب 3,2 % سنة (2016)، التي عرفت تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 650 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة (2014)، بفعل تراجع الحاد لأسعار النفط.¹

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في بداية (2014)، تبنت الجزائر نموذج جديد في سنة (2016)، يركز على مدخل جديد للسياسة المالية وتويع الاقتصاد في المستقبل وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بصفة تحقق تغطية النفقات التشغيلية.²

¹ النسب المئوية مأخوذة من نشرات الإحصائية والأسعار من التقرير السنوي لبنك الجزائر (2016).

² أحلام وفاء رماش، "أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2017)" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2018-2019، ص 48-49.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

في سنة (2017) تميزت بتحسن نسبي في أسعار البترول وبارتفاع معتبر في أسعار المواد الأولية غير الطاقوية، أيضا عرفت الجزائر استمرار الضغوط على توازنات الميزانية والتوازنات الخارجية بسبب تواصل ضعف مستويات أسعار البترول، على الرغم من تحسنها النسبي، حيث أنتقل متوسط سعر البرميل الواحد من 45 دولار في (2016) إلى 54 دولار في (2017)¹، بسبب تراجع معتبر للنمو في قطاع المحروقات وإلى تراجع واضح لوتيرة التضخم على الصعيد النقدي بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول، خاصة (2015) عرفت إيرادات المحروقات نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية التي بلغت 59% في (2014)، انخفاضاً إلى 5,46% في (2015) ثم 35,3% في (2016)².

وبالفعل أدى الانتعاش في أسعار البترول في (2017)، إلى زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات بواقع 18,9% مقارنة بمستواها المسجل في (2016)، على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة ب (2,2-) بلغت الإيرادات من صادرات المحروقات 33,2 مليار دولار في (2017) مقابل 27,9 مليار دولار في (2016)³.

ومع مشارف سنة (2019) وتدنية عجز الميزانية، مستهدفاً بذلك تحفيز القطاعات الاقتصادية لمساهمة في ناتج القومي بذاً من الاعتماد الكلي على الربح النفطي، ولتحقيق أهداف النموذج تم اقتراح العديد من الإجراءات والتدابير جمعت في ستة استراتيجيات:⁴
_ تشجيع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات.

- تحسين تمويل الاستثمار، وذلك من خلال تطوير نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية، إصلاح القطاع البنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال.

-السياسة الصناعية و التنويع: أقر النموذج الاقتصادي بأن هدف التنوع الاقتصادي والخروج من تبعيته الريعية ينتظر أن يتحقق بعد سنة (2030)، ولكن يجب تسريع وتيرة التحولات الجذرية عن طريق تسهيل انتقال عوامل الإنتاج، وفيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية أكد النموذج عن ضرورة دعم الجزائر للقطاعات التي تمتلك فيها ميزات تنافسية، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى دعم القطاع الفلاحي، وتربية الأسماك، المناجم والمحروقات.

¹ تقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2017، ص57

² تقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2016، ص70

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر "الاقتصادي و النقدي لجزائر" 2017، مرجع سبق ذكره، ص 41

⁴ أحلام وفاء رماش، مرجع سابق، ص49.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

- ترقية الصناعية من خلال إعادة تنظيم التسيير للعقار الصناعي وإدماجه، ذلك لأن التنويع يمر أساسا عبر تحديد مخطط الأنشطة الصناعية عبر الإقليم الوطني.
- ضمان الأمن الطاقوي وتنويع موارد الطاقة إذا اشترط النموذج أنه إلى جانب مساهمة الانتقال الطاقوي في تحقيق الاكتفاء، فهو يساهم في تحقيق تنوع الصناعة.
- حوكمة نموذج النمو الجديد: اشترط لنجاح النموذج الاقتصادي الجديد ضرورة مرافقته بإجراءات ديناميكية لتعميق التعاون بين السلطات العمومية والمؤسسات مخولة لها عن طريق القيام بذلك مع تشجيع الابتكار التكنولوجي، واستحداث نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية يضمن تدنيه التكاليف وأجال تنفيذها.
- _ ومن أكثر الانتقادات للنموذج الاقتصادي الجديد والتي ظهرت لدى وسائل الإعلام هي عدم وضوح محاوره و عدم بروز الإدارة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه وتمثلت أهم النقائص:¹
- بني النموذج على سيناريو هين بنجاح محور المالية العامة خلال الفترة (2016-2019) إلا أن كلاهما (التفاؤل بالارتفاع أسعار النفط والمتشائم باستمرار الانخفاض بأسعار النفط) يؤكد على استمرار العجز. فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسين وضعية أسعار النفط أي ب 50 دولار للبرميل في سنة (2018)، فإن الميزانية تحقق عجز 1,9% من الناتج الداخلي الخام بشرط أن تزداد الإيرادات بنسبة 11% مع ثبات سعر الصرف الدولار مقابل الدينار عند حدود 108، ومعدل التضخم عند حدود 4%
- وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريو هين كانت غير سليمة الأمر الذي يعكس زياد الضغوطات على الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض واستمر سعر الصرف الدينار في الانخفاض
- كذلك تظهر البيانات المبينة في المنحنى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير سنّي (2019 - 2020)، حيث بلغ المعدل (1% و 5,1%-) ويعود ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو الاقتصادي في الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وذلك راجع إلى ظهور جائحة كورونا.²

¹ أحلام أمال رماش، مرجع سبق ذكره، ص 50

² شلغوم عميروش "فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد 1، مارس 2017، ص 44.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

2. تحليل تطور القروض المصرفية في الجزائر:

1.2. تطور نسبة الائتمان الممنوح للاقتصاد حسب المدة الزمنية خلال (2000-2020):

الجدول الموالي يوضح نسبة القروض للممنوحة للاقتصاد حسب أجال استحقاقها:

الجدول(2): نسبة توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب المدة الزمنية خلال (2000-2020)

السنة	قروض قصيرة الأجل %	قروض طويلة الأجل %
2000	47	53
2001	47,6	52,4
2002	49,57	50,43
2003	56,05	43,95
2004	53,98	46,02
2005	51,88	48,12
2006	51,9	48,1
2007	46,6	53,4
2008	45,5	54,5
2009	42,76	57,24
2010	40,12	59,88
2011	36,57	63,43
2012	31,67	68,33
2013	27,60	72,40
2014	24,7	75,3
2015	23,5	76,5
2016	24,2	75,8
2017	25,9	74,1
2018	26,90	73,10
* ¹ 2019	27,74	72,26
* ² 2020	28,64	71,35

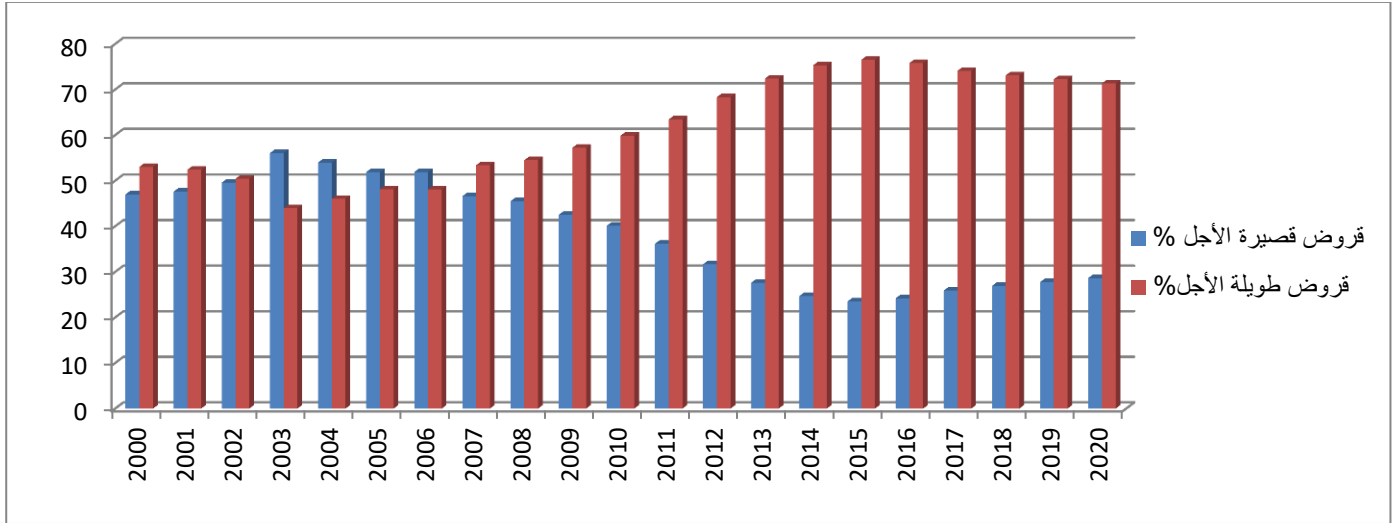
المصدر : 2107.2018.2016.2015.2010.2005، Rapport annuel de la banque d'Algérie 2000

*¹النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ،رقم 49 ،ماس 2020 ،ص12

*²النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ،رقم 53 ،مارس 2021 ،، ص12

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الشكل رقم (02): نسبة توزيع القروض حسب المدة الزمنية خلال (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

من خلال الشكل وأثناء الفترة (2002-2005) أصبحت القروض المتوسطة والطويلة الأجل تشكل في المتوسط من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، وهو ما يعكس توجه الاقتصاد الوطني إلى التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية وتجديد معدات مؤسسات الاقتصادية، حيث يتضح من الشكل (2) أن البنوك وللمرة ثانية أصبحت تمنح القروض قصيرة الأجل أكثر من القروض المتوسطة والطويلة الأجل في زيادة مستمرة حيث بلغت أقصاها سنة (2015) بنسبة 76,5% هذه القفزة النوعية في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل كانت نتيجة زيادة معدل الاستثمارات في الاقتصاد، خاصة الاستثمارات المتعلقة بقطاعي الطاقة والماء وكذلك الاستثمارات المتعلقة بالشركات الكبرى سوناطراك، سونلغاز¹ على وجه الخصوص، حيث أصبح هذا الأخير مكملا للتمويل الكبير التي تمارسه الدولة من خلال نفقات التجهيز التي شهدت ارتفاعا معتبرا في (2015) حيث بلغت 3039.3 مليار دينار (21,5%) انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتصل 2631.5 مليار دينار (2017)، مقابل 27119 مليار دينار في (2016).²

وقد مس هذا الانخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات، باستثناء قطاع السكن وبند نفقات أخرى، توزعت النفقات حسب القطاعات كالآتي:

¹الفرصو وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 180

²التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2016، ص 75.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

- الطاقة والمناجم: انخفاض 4,5% لتبلغ 5,25 مليار دينار، مقابل 27 مليار دينار في (2016) و 114,7 مليار دينار (2015).
- ✓ الفلاحة الموارد المائية: تراجع ب 2,12% (من 236,9 مليار دينار (2016) إلى 208 مليار دينار في سنة (2017)).
- ✓ البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية: انخفاض ب 17% (من 1126,4 مليار دينار في (2016) إلى 6,934 مليار دينار في (2017)).
- ✓ التربية والتكوين: انخفاض ب 32,3% (منتقلة من 193,3 مليار دينار في (2016) إلى 130,9 مليار دينار في (2017)).
- ✓ البنى التحتية الاجتماعية والثقافية: انخفضت بحوالي 28,7%، لتبلغ 110,6 مليار دينار.
- ✓ السكن: ارتفاع ب 19,7%، (لتبلغ 535,7 مليار دينار وتمثل 20,4% من نفقات التجهيز).
- ✓ النفقات أخرى: ارتفاع معتبر 51,3% لتبلغ 527,1 مليار¹.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2017، ص 64.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

2.2. تطور نسبة الائتمان الممنوح للاقتصاد حسب القطاع في الجزائر (2000-2020).

الجدول الموالي يوضح تطور القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة من (2000-2020)

الجدول (3): نسبة توزيع الائتمان الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع خلال (2000-2020):

السنة	الائتمان العام %	الائتمان الخاص %
2000	70,6	29,4
2001	68,7	31,3
2002	56,5	43,5
2003	57,3	42,6
2004	56	44
2005	43,6	50,4
2006	44,5	55,5
2007	44,9	55,1
2008	46	54
2009	48,1	51,9
2010	44,7	55,3
2011	46,7	53,2
2012	47,6	52,4
2013	47,2	52,8
2014	44,9	55,1
2015	50,7	49,3
2016	50	50
2017	48,6	51,4
2018	49,7	50,43
2019* ¹	51,92	48,08
2020* ²	51,81	48,19

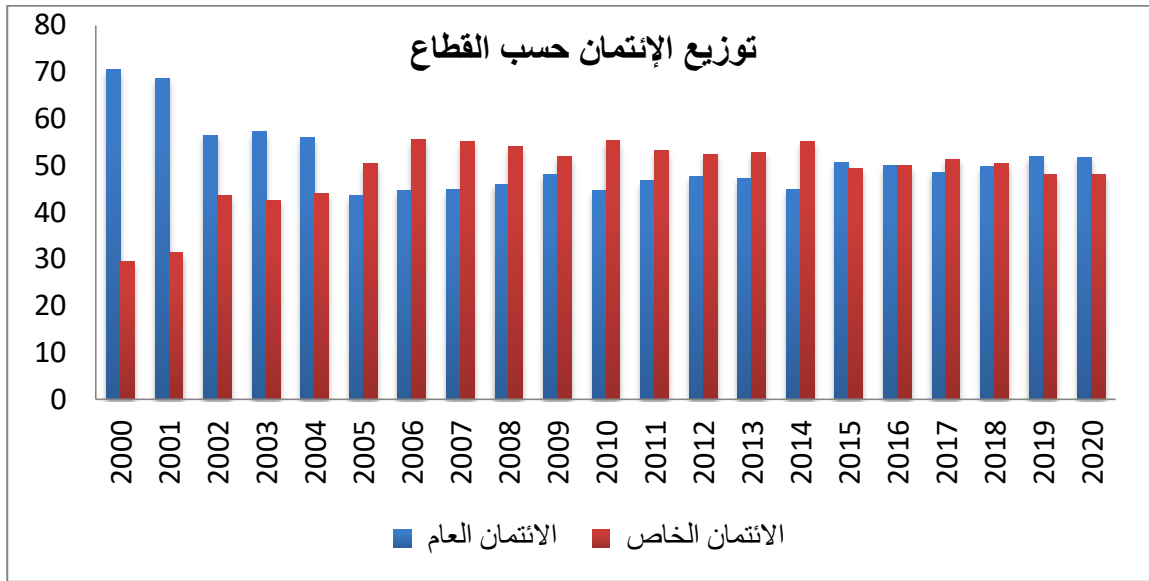
المصدر : 2000، Rapport annuel de la banque d'Algérie، 2005، 2010، 2015، 2016، 2017، 2018.

*¹ النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، (2020)، ص 13.

*² النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، (2021)، ص 13.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الشكل (3) : تطور نسبة الائتمان الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع (2000-2020) .



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (3).

من خلال الشكل أعلاه وأثناء المرحلة الممتدة من (2000-2020)، حيث عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص ارتفاعا وصل إلى ضعف ما سبق، حيث بلغ الارتفاع بنسبة 55,5 % سنة (2006)، وبعد هذه السنة بقي حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص يراوح مكانه مع انخفاض طفيف وصل 48% و 49,3% سنتي 2014 و(2015)، وصعود طفيف للقطاع العام (52,7%, 50%) بسبب المشاريع الضخمة الممنوحة للقطاع المتعلقة بالطاقة والمياه، والتي تفسر الارتفاع الكبير للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي وصلت نهاية (2015) بنسبة 76,49% مقابل 23,5 % قروض قصيرة الأجل تفسر الارتفاعات المحققة في تمويلات القطاع الخاص على طول الفترة (2000-2020) إلى جدية القطاع الخاص وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وإنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض، وتدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة، وذلك بهدف تعزيز روح المقاولاتية.¹

بالنسبة لنوع البنوك المساهمة أكثر في تمويل الاقتصاد، فإن البنوك العمومية نظرا لكبر حجمها وعددها وانتشارها هي الممول الرئيسي له، والدليل على ذلك هو مساهمتها في تمويله سنة (2016) بـ 87,6% مقابل 12,4% للبنوك الخاصة.²

¹ القرض وفاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-183.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

كما خص نمو القروض الموجهة للاقتصاد كل من القروض الممنوحة للقطاع العمومي والتي ارتفعت بالنسبة 14,67% وكذا القروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي ارتفعت بنسبة 10,16% مقابل 9,08% و 15,45% على الترتيب في سنة (2017).

تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية، الملتزمة بصفة كبيرة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية مهيمنة بنسبة 86,59% في حصة السوق مقابل 13,41% للمصارف الخاصة خلال نفس السنة، ارتفعت القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية بنسبة 12,10% مقابل 11,24% في (2017). أما في ما يتعلق بوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة الممنوحة تقريبا بصفة حصريا للقطاع الخاص، فقد قدرت ب 13,98% مقابل 19,47% في (2017).¹

يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في (2018) المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل وكذا القروض الطويلة الأجل المتعلقة بتمويل استثمارات المؤسسة العمومية، بلغت الحصة النسبية لهذه القروض 73,1% (74,1% في نهاية (2017)) في إجمالي القروض الموزعة، مقابل 26,3% فيما يخص القروض القصيرة الأجل 25,9% في نهاية (2017).

في نهاية 2018، مثلت القروض المتوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 78,63% من إجمالي القروض، مقابل 79,44% في نهاية (2017) و 80,75% في سنة (2016) بالنسبة للمصارف الخاصة، هذه الحصة، التي بلغت مستوى معتبر في نهاية (2009) ب 52% تراجعت تدريجيا، لتبلغ 37,1% في (2018) مقابل 39,15% في نهاية (2017) و 49,39% في نهاية (2016).²

في السنتين الأخيرتين (2019-2020) شهدت الجزائر انخفاض الائتمان المصرفي بسبب انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع، وهذا الانخفاض أدى إلى تراجع الحافز للإدخار لدى القطاع المصرفي ما دفع بالمدخرين بالبحث عن فرص أفضل خارج الجزائر، الأمر الذي انعكس في

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، " التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر " 2017، مرجع سبق ذكره، صص 77-78.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2018. صص 82-83.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

زيادة الكبح المالي. ناهيك عن تفشي جائحة كوفيد-19 والذي انعكس على مجمل الأوضاع الاقتصادية، لاسيما قطاع السياحة في الجزائر، والذي يشكل نسبة مهمة في الاقتصاد.¹

II. الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020):

1- توصيف للمتغيرات المستعملة في دراسة العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر 1992-2020 واختبار استقراريتها.

1.1. عرض متغيرات الدراسة:

لاختبار العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي سوف نعتمد على المتغيرات التالية:

-TCPIB: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

-CSPR/PIB: نسبة الائتمان المحلي الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛

-CSPU/PIB : نسبة الائتمان المحلي العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

2.1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

أسهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) خلال السنوات الأخيرة في إيجاد طرق دقيقة للتنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة تؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية. وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة.

ولبيان ذلك سوف نوضح مفهوم استقرار السلاسل الزمنية مع الإشارة لأبرز الطرق الفاحصة لها. هناك افتراض ضمني ولكنه جوهري يقف وراء نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير، ألا وهو أن هذه السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار (Stationary).

وفي غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا (Spurious Regression)، أي بمعنى أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن. ومن المؤشرات الأولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد (R^2) وزيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات

¹ مؤيد عبد الكريم مخيف، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة تقدم بها إلى مجلس قسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء للحصول على درجة الدبلوم العالي في دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، جامعة كربلاء وكلية الإدارة والاقتصاد، 2020، ص 92_94.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

المقدرة (t) و (F) بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) ويرجع ذلك إلى أن بيانات سلاسل الزمنية غالبا ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها، ويحدث هذا غالبا الكساد أو الركود التي تجتاح مختلف اقتصاديات العالم .

يعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فانه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كقيمة (R2) أو قيمة إحصائية (t) والتي تكون أعلى مما هي عليه، أو إحصائية (WD) التي ستكون أقل مما هي عليه.¹ وتعد سلسلة زمنية ما مستقرة (Stationary) إذا تحققت فيها الخصائص التالية:²

✓ ثبات متوسط القيم (الوسط الحسابي) عبر الزمن: $E(t) = \mu$

✓ ثبات التباين Variance عبر الزمن: $VAR(t) = (Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

✓ - أن يكون التباين المشترك Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) ، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير .

$$Cov(Y_t, Y_{t-k}) = \sum [(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = Y_k$$

حيث أن (μ) : الوسط الحسابي، (σ^2) : التباين، (Y_k) : معامل التغير .

ونستنتج مما سبق أنه إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها (غير ساكنة)، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة (Root Unit)، فإن ذلك سيؤدي إلى وجود انحدار زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي. فالهدف من كشف جذر الوحدة هو فحص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. ولذلك لا بد من التأكد أولا من سلامة البيانات بإجراء الاختبارات اللازمة التي تبين إمكانية وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، وهناك عدة طرق يتم الاعتماد عليها للتأكد من جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من بينها: التمثيل التمثيل البياني للسلاسل الزمنية، دالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي واختبارات جذر الوحدة.³

1.2.1. التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة: يمكننا التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في صورتها الأصلية من أخذ نظرة أولية عن إمكانية وجود جذر الوحدة من عدمه في السلاسل الزمنية، والشكل البياني الموالي يوضح متغيرات الدراسة عند المستوى.

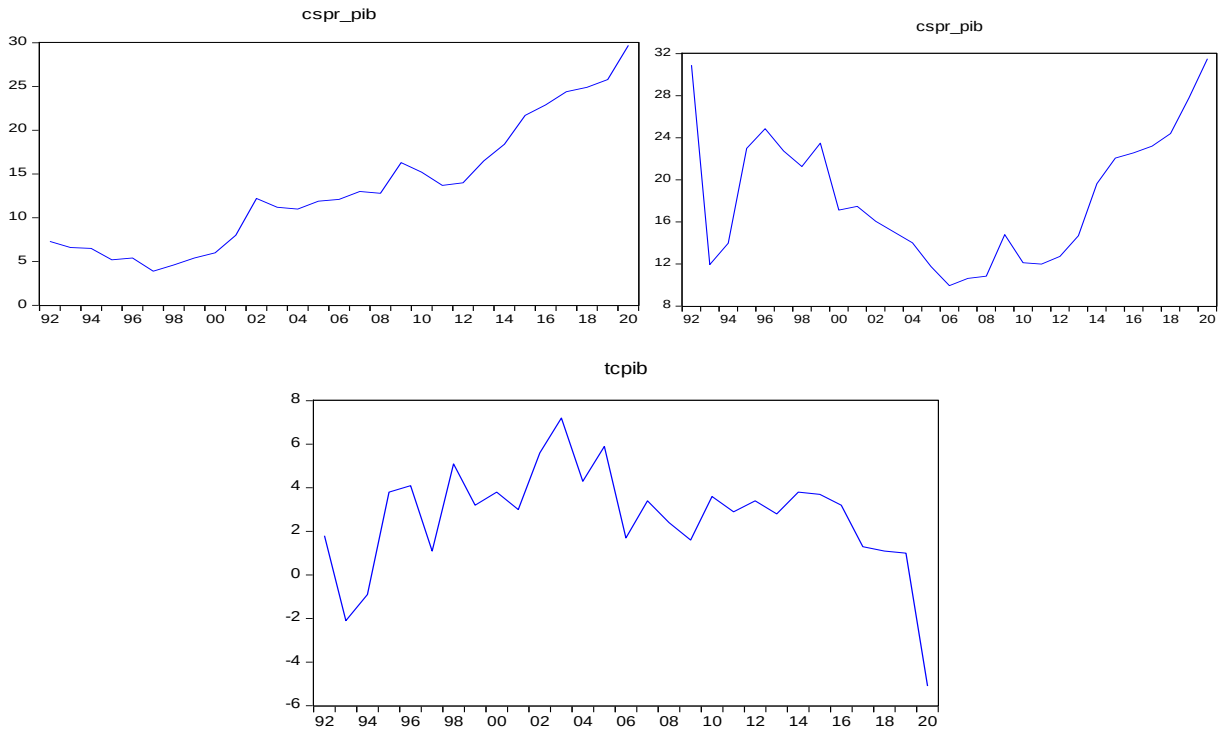
¹ كامل كاظم علاوي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 - 2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية - العراق، العدد 29، 2013، ص ص 223-224.

² Greene, W.H., « *Econometric Analysis* », 7th Edition, International Edition, New York, 2012, p 907.

³ اخالد رمضان البيدي، تقدير دالة الطلب على واردات الأرز في ليبيا باستخدام أسلوب التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود للفترة 1980 - 2012، مجلة آفاق اقتصادية - ليبيا، العدد الثالث- 2015، ص ص 61-62.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الشكل رقم (4): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الشكل البياني أعلاه أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (TCPIB, CSPR_PIB, CSPU_PIB) قد تكون غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية، نتيجة وجود تذبذبات في هذه السلاسل، ما يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني، وللتأكد من هذا سنقوم بفحص استقرارية أو ستكون هذه السلاسل بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة.

2.2.1. دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة:

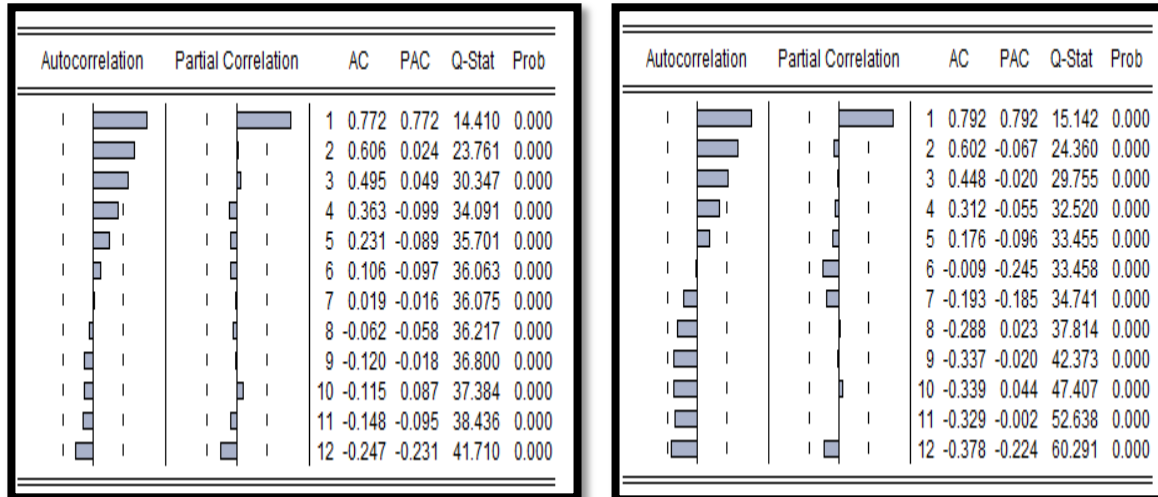
تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل $(k \geq 0)$ ، حيث أنه من خلال نتائج تقدير دالة الارتباط الذاتي وبلاستعانة ببرنامج إيفوز النسخة العاشرة (Eviews 10) حصلنا على الأشكال التالية:

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

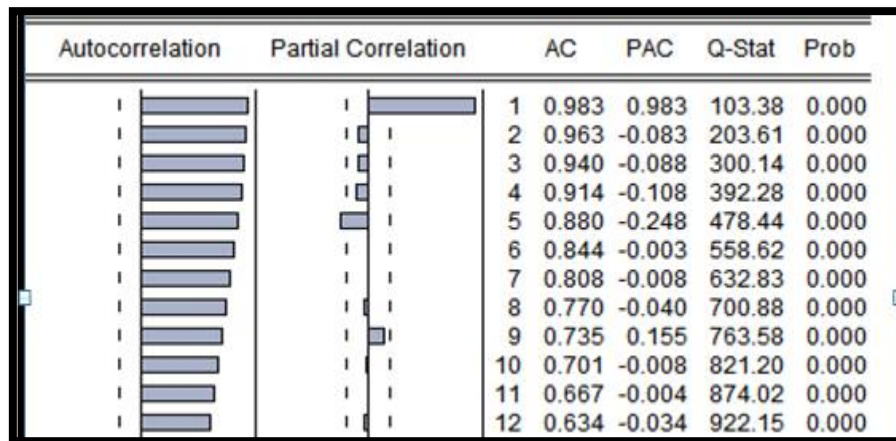
الشكل رقم (5): التمثيل البياني لدالة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlogram CSPu_PIB

Correlogram CSPr_PIB



Correlogram TCPIB



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين لنا من خلال الأشكال البيانية الموضحة أعلاه والتي تعبر عن دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية (CSPu_PIB, CSPr_PIB, TCPIB)، أن حدود دالة الارتباط الذاتي عند فترات التأخر الأولى تقع خارج مجال الثقة 95%، بالنسبة لجميع المتغيرات، وبالتالي تعتبر هذه المتغيرات غير ساكنة (غير مستقرة).

كما يمكننا تأكيد هذا من خلال إحصائية (Q-STAT)، حيث نلاحظ أنه بالنسبة لجميع السلاسل (CSPu_PIB, CSPr_PIB, TCPIB)، أن القيمة الإحصائية (Q-STAT) عند درجة تأخير (K = 12)

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

تفوق القيمة الحرجة $x^2_{0.05}(12) = 21.03$ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر، كذلك نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تساوي الصفر بالنسبة لجميع السلاسل وهي أقل من 0.05 .

وعليه يتم رفض الفرضية (H_0) وقبول الفرضية (H_1) ، ما يدل على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة.

3.2.1. اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة :

بما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك نقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل و تحديد درجة تكاملها، حيث يتم ذلك باستخدام اختبارات ديكي فولر المطور (AUGMENTED – DICKEY FULLER)، اختبار فليب بيرون (PHILIPS – PERRON) واختبار (KPSS). وسنقوم فيما يلي بشرح هذه الاختبارات.

1.3.2.1. اختبار ديكي فولر المطور (ADF) : AUGMENTED DICKEY-FULLER TEST

قدم ديكي فولر سنة 1979 اختبار أطلق عليه اسم اختبار ديكي فولر البسيط افترض فيه أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها، لكن نتيجة للانتقادات التي وجهت له، قام ديكي فولر بتعديله و تطويره سنة 1981 مع الأخذ بعين الاعتبار فرضية الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، ولتفادي ذلك يتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع، وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال تقدير نموذج أو أكثر من النماذج التالية:¹

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi \Delta_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (01)$$

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi \Delta_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (02)$$

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi \Delta_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (03)$$

حيث Δ : يمثل الفرق الأول، P : تمثل درجة التأخير .

¹Enders, Walter, "Applied Econometric Time Series", 4th Edition, Hoboken, NJ Wiley, USA, 2015, p 221.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

ويمكن تحديد القيمة P من خلال معيار $AKAIKE$ أو معيار $SCHWARZ$ أو $QUINN-HANNAN$ ، وبعد ذلك انطلاقاً من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة P ، يتم تقدير نموذج $(P-1)$ فترة تأخير، إضافة إلى P (2) فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل P معنوي.

إن النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني.

عند القيام بتقدير المعادلات (01) و (02) و (03) نكون أمام ثلاثة حالات حسب قيم المقدرة:¹

✓ $| \phi | < 1$: السلسلة X_T مستقرة والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية؛

✓ $| \phi | = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة و للملاحظات الحالية نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية؛

✓ $| \phi | > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، و تباينها يتزايد بشكل أساسي مع و الملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

بعد تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى نجد $t_{\hat{\phi}}$ والتي تكون منازرة لإحصائية ستودنت (نسبة المعامل إلى الانحراف المعياري).

✓ إذا كانت $t_{\hat{\phi}} > t_{table}$ نقبل الفرضية H_0 ، أي وجود جذر وحدوي، وبالتالي فإن النموذج غير مستقر.

✓ وإذا كانت $t_{\hat{\phi}} < t_{table}$ نقبل الفرضية H_1 ، أي عدم وجود جذر وحدوي، وبالتالي فإن النموذج مستقر.

✓ لهذا نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للمعادلات السابقة، وإذا كانت غير مستقرة نكرر الاختبار للفرق الثاني وهكذا...

2.3.2.1. اختبار فليب و بيرون (PHILIPS & PERRON):

قام فليبس وبيرون بتطوير اختبار لتخلص من آثار التخلص الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة و قد اقترح كل من فليبس و بيرون طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط

¹ بوجمعة شهرزاد، علاقة السياحة بسعر الصرف و مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1995-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص: اقتصادي تطبيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021، ص 209.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الذاتي على عكس (ADL) الذي يستعمل الطريقة المعيارية و للقيام باختبار فليبس-بيرون (PHILIPS & PERRON) نتبع المراحل التالية:

✓ التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعادلات الثلاثة الأساسية في اختبار ديكي-فولر والتي تأخذ الصيغة التالية :

$$X_T = \phi_1 X_{T-1} + \varepsilon_T \dots\dots\dots(1)$$

$$X_T = \phi_1 X_T + \beta + \varepsilon_T \dots\dots\dots(2)$$

$$X_T = \phi_1 X_T + \beta T + \varepsilon_T \dots\dots(3)$$

وبعد التقدير وحساب الإحصائيات المرافقة يمكن الحصول على سلسلة البواقي ε_T ونمر إلى المرحلة الموالية :

✓ تقدير التباين قصير المدى:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2$$

✓ تقدي المعامل المصحح S_T^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، والمستخرج من هيكلية البيانات المشتركة لبواقي النماذج السابقة:

$$S_T^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{l=1}^{T-1} \left(1 - \frac{l}{T}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=l+1}^T \varepsilon_t \varepsilon_{t-l}$$

يتم حساب عدد التأخرات حسب عدد المشاهدات N حيث $N^{2/9}$ ($N/100$): $L \approx 4$

✓ حساب إحصائية فيليبس-بيرون :

مع $K = \frac{\partial^2}{\partial s_t^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقريبية عندما تكون T تشويشا أيضا.

3.3.2.1 اختبار (KPSS, 1992) :

إن ضعف قوة اختبارات DICKEY-FULLER الموسعة " (ADF) قوة اختبار معين تقاس بواسطة الاحتمال الذي يؤدي إلى الرفض الصحيح لفرضية عدم الخاطئة"، تشجع على استخدام اختبارات أخرى، على سبيل المثال، اختبار (KPSS, 1992) .

اقترح SCHMIDT, PHILLIPS, KWIATKOWSKI و SHIN (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM) استنادا على فرضية عدم التي تنص على استقراره السلسلة الزمنية.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

بعد تقدير النموذج [2] أو [3]، يتم حساب المجموع الجزئي للبواقي: $s_t = \sum_{i=1}^t e_i$ ، كما يتم تقدير التباين في المدى الطويل (S_T^2)، كما هو الحال بالنسبة PHILLIPS-PERRON. تعطى الإحصائية (LM) كما يلي:

$$LM = \frac{1}{s_t^2} \frac{\sum_t s_t^2}{n^2}$$

يتم رفض فرضية استقرار السلسلة إذا كانت الإحصائية LM أكبر من قيمتها الحرجة، وقد تم الحصول على القيم الحرجة الخاصة بهذا الاختبار عن طريق المحاكاة كما هو الحال في اختبارات Dickey-Fuller.

ومنه نتائج اختبارات (ADF, PP, KPSS) لجذر الوحدة المتعلقة بمتغيرات الدراسة تتلخص في الجدول التالي:

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الجدول رقم (4): نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF, PP & KPSS)

النتيجة	KPSS		PP		ADF		المتغيرات	
	1st Difference	Level	1st Difference	Level	1st Difference	Level		
I(1)	0.28 (0.46**)	0.49 (0.46**)	-6.67 (-2.97**)	-1.97 (-2.97**)	-6.67 (-2.97**)	-1.58 (-3.69**)	Intercept ثابت	TCPIB
	0.13 (0.14**)	0.16 (0.14**)	-8.29 (-3.58**)	-1.74 (-3.58**)	-5.69 (-4.53*)	-2 (-4.32**)	Trend and Intercept ثابت واتجاه عام	
	-	-	-6.79 (-1.95**)	-1.37 (-1.95**)	-6.79 (-1.95**)	-1.57 (-1.95**)	None بدون ثابت واتجاه عام	
I(1)	0.43 (0.46**)	0.64 (0.46**)	-4.06 (-2.97**)	2.22 (-2.97**)	-4.07 (-2.97**)	1.58 (-2.97**)	Intercept ثابت	CSPR/PIB
	0.10 (0.14**)	0.15 (0.14**)	-4.68 (-3.58**)	-1.64 (-3.58**)	-4.71 (-3.58**)	-1.70 (-4.32*)	Trend and Intercept ثابت واتجاه عام	
	-	-	-3.18 (-1.95**)	4 (-2.65*)	-3.23 (-1.95**)	3.20 (-1.95**)	None بدون ثابت واتجاه عام	
I(1)	0.47 (0.73*)	0.17 (0.46**)	-7.45 (-2.97**)	-2.39 (-2.97**)	-7.81 (-3.69*)	-2.17 (-2.97**)	Intercept ثابت	CSPU/PIB
	0.50 (0.14 **)	0.16 (0.14**)	-7.29 (-3.58**)	-2.26 (-3.58**)	-3.17 (-3.61**)	-2.26 (-3.58**)	Trend and Intercept ثابت واتجاه عام	
	-	-	-7.18 (-1.95**)	-0.54 (-2.65*)	-7.76 (-1.95**)	-0.60 (-1.95**)	None بدون ثابت واتجاه عام	

* القيم الحرجة لاختبارات (ADF, PP & KPSS) عند مستوى معنوية 1%.
 ** القيم الحرجة لاختبارات (ADF, PP & KPSS) عند مستوى معنوية 5%.
 *** القيم الحرجة لاختبارات (ADF, PP & KPSS) عند مستوى معنوية 10%.
 المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

من خلال اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لجذر الوحدة الموضح في الجدول أعلاه يتبين لنا القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهذا بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (TCPIB, CSPR_PIB, CSPU_PIB)، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى.

وعند أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات المذكورة سابقا وإعادة الاختبار، تبين لنا أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أصغر من القيمة الجدولية عند مختلف المستويات من المعنوية (1%, 5%, 10%)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1)، مما يعني أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

في المقابل يشير اختبار فليب ببيرون (PP)، إلى أنه لا يمكننا رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، وهذا بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية الأصلية لمتغيرات الدراسة (TCPIB, CSPR_PIB, CSPU_PIB)، ذلك أن القيمة المحسوبة لإحصائية (PP) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي تعتبر هذه السلاسل غير ساكنة (مستقرة) عند مستواها الأصلي، ولكن عند إدراء الفروق الأولى للمتغيرات السابقة اتضح لنا أن القيمة المحسوبة لإحصائية (PP) أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة ، مما يدل على أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

أما بخصوص اختبار (KPSS) فقد تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية (KPSS) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهذا بالنسبة للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين (TCPIB, CSPR_PIB)، وبالتالي وجود جذر الوحدة في سلاسل هذين المتغيرين، أي قبول الفرضية العدمية (H_0)، ولكن عند أخذ الفرق الأول لهذه السلاسل اتضح عدم وجود جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

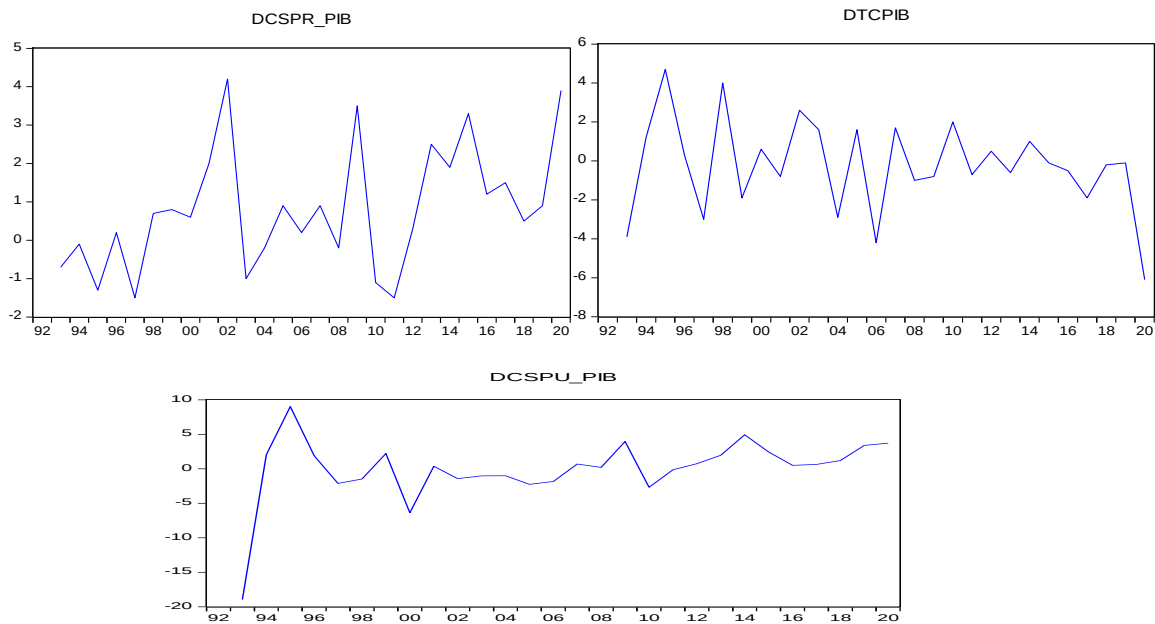
في حين بين نفس الاختبار (KPSS) أن السلسلة الزمنية لنسبة القروض الممنوحة للقطاع العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ساكنة (مستقرة) عند المستوى، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية (KPSS) أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، أي أنها متكاملة من الرتبة صفر I(0).

على العموم لقد اتفقت الاختبارات الثلاثة لجذر الوحدة (ADF, PP & KPSS) على أن السلاسل الزمنية (TCPIB, CSPR_PIB) غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1)، في حين اختلفت بخصوص السلسلة (CSPU_PIB)، لهذا سيتم الاعتماد على نتائج اختبارين من أصل ثلاثة، أي ان السلسلة الزمنية (CSPU_PIB) هي الأخرى غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

بما أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها، فإنه سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجوسليوس (JOHANSEN&JUSELIUS) بهدف معرفة العلاقة التكاملية المشتركة بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل، و لكن قبل إجراء هذا الاختبار سيتم تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى وعرض سلاسل المتغيرات بعد إجراء الفرق الأول والشكل البياني الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (6) : التمثيل لبياني للمتغيرات في الفرق الأول (1ST DIFFERENCE)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

2. تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى:

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، سيتم الاعتماد على المعايير كل من أكايك (AIC) و شوارتز (SC)، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، ومعيار هانان كوبن (HQ)، وتختار هذه المعايير الفترة التي تكون فيها أقل قيم هذه المؤشرات، إضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (LR)، الذي يختبر أن فرضية معلمات فترات التباطؤ مجتمعة غير مفسرة إحصائياً باستخدام (X^2) بداية من أكبر عدد فترات الإبطاء الزمني و عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة يتم التوقف. و بالتالي فإن عدد فترات الإبطاء المثلى في نموذج الانحدار الذاتي (VAR) هي فترتي إبطاء مثلى، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (5): تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-219.6490	NA	5504.544	17.12685	17.27201	17.16865
1	-158.5090	103.4678	100.4672	13.11607	13.69673*	13.28328
2	-144.9922	19.75526*	73.39246*	12.76863*	13.78479	13.06125*
3	-140.5111	5.515221	113.0358	13.11624	14.56789	13.53426
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

3. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن و جوسليوس (Johansen&Juselius):

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرا نجر للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.¹

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية

¹ مصطفى رجب البلعزي سالم عطية بن سليم، العلاقة بين عرض النقود و التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (1981-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، كلية الاقتصاد و التجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الثاني عشر، ديسمبر، 2018، ص 46.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

(جوهانسن، (JOHANSEN) وجوهانسن - جوسليوس، (JUSELIUS AND JOHANSEN) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية إنجل-غرانجر، (GRANGER-ENGLE) ذات الخطوتين. وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن-جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة π ، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة π ذات رتبة كاملة ($0 < R(\pi) = R < N$)، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (RATIO LIKELIHOOD) ¹، وهما اختبار الآثر (λ_{trace}) واختبار القيم الذاتية العظمى MAXIMUM EIGENVALUES TEST (λ_{max}). نتائج هذين الاختبارين تتلخص في الجدولين المواليين:

الجدول رقم (6) : نتائج اختبار الآثر للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.* *
None *	0.522156	32.27527	29.79707	0.0254
At most 1	0.392696	13.07505	15.49471	0.1121
At most 2	0.004152	0.108168	3.841466	0.7422

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لاختبار الآثر والتي تقدر بـ 32.27527 أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 29.79707 عند مستوى معنوية 5 %، وهذا فيما يخص الفرضية الأولى (NONE)، أي وجود علاقة تكامل مشترك. في المقابل نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار الآثر والتي تقدر بـ 13.07505 أصغر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 15.49471 عند مستوى معنوية 5 %، وهذا فيما يخص الفرضية الثانية (AT MOST 1)، أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك. وعليه نستنتج أنه توجد ثلاثة علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار الآثر.

¹ مصطفى رجب البلعزي سالم عطية بن سليم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الجدول رقم (7) : نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى (λ_{max}) للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.* *
None	0.522156	19.20022	21.13162	0.0912
At most 1	0.392696	12.96689	14.26460	0.0793
At most 2	0.004152	0.108168	3.841466	0.7422

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم المحسوبة لاختبار القيم الذاتية العظمى أصغر من القيم الجدولية عند مختلف الفرضيات، ما يعبر عن غياب علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

وبما أن نتائج الاختبارين جاءت مختلفة سيكون قرارنا على أساس اختبار القيم الذاتية العظمى، لكون أن هذا النموذج أكثر مصداقية وفعالية في حالة العينات الصغيرة من اختبار الأثر، أي عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد.

4. اختبار السببية لتودا ياماماتو (Toda and Yamamoto) :

من أشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاثة اختبارات شهيرة هي كل من اختبار حراث ورمضاني 1983 GWEKES، اختبار 1972 GRANGER، اختبار 1969 SIMS وتعد منهجية GRANGER الأكثر استعمالا و انتشارا، لكن من أهم الشروط لاستخدامها هو اسقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وخاصة عند المستوى، لهذا اقترح كل من (TODA AND YAMAMOTO) منهجية جديدة و التي تعد من أحد الاختبارات السببية البديلة يقوم هذا الاختبار المطور من طرف HIRO Y.TODA و UKA YAMAMOTO سنة 1995 على تقدير متجه انحدار ذاتي مطور (AUGMENTED VAR) ويختلف هذا الاختبار عن الاختبارات العادية للسببية (سببية غرانجر) في كونه لا يأخذ في الاعتبار درجة تكامل المتغيرات $I(0)$ $I(1)$ أو حتى $I(2)$ وبغض النظر عما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك أو لا.¹

¹ AYAD, H., & BELMOKADDEM, M., Financial development trade oppness and economic growth in MENA countries: TYDL panel causality approach, *theoretical applied economics*, XXIV (610), 233-246, 2017,p240.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

هذه المقاربة طورت لتقضي على أوجه القصور التي عانى منها اختبار السببية التقليدي (GRANGER CAUSALITY) ولعل أهمها: مشكلة توصيف النموذج وعدد فترات الإبطاء إضافة للعيب الأبرز المتمثل في الانحدار الزائف.

مراحل تطبيق منهجية TODA-YAMAMOTO: يتضمن هذا الاختبار عدة مراحل هي:

✓ تحديد درجة التكامل الكبرى (DMAX): أول خطوة تتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة تكامل كل سلسلة وبالتالي استخراج درجة التكامل الكبرى ويتم ذلك باستخدام عدة اختبارات لجذر الوحدة كاختبار (AUGMENTED DICK FULLER (ADF)، اختبار PHILIP، واختبار NG-PERRO ...

✓ تحديد فترة الإبطاء المثلى (P): يتم الحصول عليه من خلال تقدير نموذج VAR للمتغيرات في مستوياتهم (السلاسل الأصلية). كما يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال المعايير الإحصائية التالية: معيار أكايك، AIC معيار شوارتز، SIC معيار هانن ...، HQ حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

✓ اختبار السببية:

يتم ذلك بالاعتماد على اختبار والد المعدل (MWALD) (يهدف اختبار القيود المفوضة على معلمات متجه الانحدار الذاتي المطور VAR(K)، حيث K مساوية لدرجة التكامل الكبرى إضافة لفترة الإبطاء الأمثل، $K=D MAX+P$ ، حيث أن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع (CHI-SQUARED) مع عدد (P) درجات حرية .

يعتبر النموذج (VAR(P+DMAX)) لمتغيرين على النحو التالي :

$$X_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p+Dmax} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{p+Dmax} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (1)$$

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p+Dmax} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{p+Dmax} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (2)$$

YTXT: المتغيرات قيد الدراسة؛

$\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$: عبارة عن خطأ الأبيض لكلا المعادلتين و هما غير مرتبطان خطيا؛

(T): يعبر عن الزمن.

حيث نقول باختبار الفرضيتين التاليتين (بالنسبة للمعادلة رقم (1):

$$Y_t: H_0 \text{ لا يسبب } X_t, \text{ اذا كان } \sum_{j=1}^{p+Dmax} \gamma_j = 0$$

$$Y_t: H_1 \text{ يسبب } X_t, \text{ اذا كان } \sum_{j=1}^{p+Dmax} \gamma_j \neq 0$$

¹سبكي وفاء، أ د .بلمقدم مصطفى "اختبار toda-yamamoto بين العليم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 09 العدد 03 (الجزء الثاني) ، 2019، ص ص 303_305 .

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

نتائج تقدير نموذج (VAR (DMAX+P) تتلخص في الجدول الموالي، حيث أن: $P=2$; $DMAX=1$ ،
أي أننا سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي بثلاثة فترات تأخر (VAR (3).

الجدول رقم (8): تقدير نموذج VAR(3)

	TCPIB	CSPR_PIB	CSPU_PIB
TCPIB(-1)	-0.032385	-0.072367	-0.060912
	(0.28078)	(0.29865)	(0.36578)
	[-0.11534]	[-0.24232]	[-0.16653]
TCPIB(-2)	0.266135	0.221534	-0.820526
	(0.22241)	(0.23656)	(0.28974)
	[1.19662]	[0.93647]	[-2.83195]
CSPR_PIB(-1)	0.173896	1.031369	-0.000530
	(0.27540)	(0.29293)	(0.35877)
	[0.63144]	[3.52090]	[-0.00148]
CSPR_PIB(-2)	0.050263	-0.056486	0.016359
	(0.40103)	(0.42656)	(0.52244)
	[0.12533]	[-0.13242]	[0.03131]
CSPU_PIB(-1)	0.096557	0.120903	0.725453
	(0.20204)	(0.21490)	(0.26320)
	[0.47792]	[0.56261]	[2.75625]
CSPU_PIB(-2)	-0.252482	-0.099763	0.012948
	(0.19861)	(0.21125)	(0.25874)
	[-1.27126]	[-0.47225]	[0.05004]
C	6.369400	-1.564275	3.432287
	(2.38850)	(2.54054)	(3.11162)
	[2.66669]	[-0.61573]	[1.10305]

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

TCPIB(-3)	0.153171	0.090384	-0.283361
	(0.31039)	(0.33015)	(0.40436)
	[0.49348]	[0.27377]	[-0.70077]
CSPR_PIB(-3)	-0.489239	0.083693	0.197542
	(0.28642)	(0.30465)	(0.37313)
	[-1.70812]	[0.27472]	[0.52941]
CSPU_PIB(-3)	0.051356	0.035072	0.167465
	(0.10377)	(0.11037)	(0.13518)
	[0.49492]	[0.31777]	[1.23882]
R-squared	0.610139	0.957851	0.904253
Adj. R-squared	0.390843	0.934142	0.850395
Sum sq. resids	49.53944	56.04665	84.07613
S.E. equation	1.759606	1.871608	2.292326
F-statistic	2.782257	40.40022	16.78966
Log likelihood	-45.27314	-46.87754	-52.14954
Akaike AIC	4.251780	4.375196	4.780734
Schwarz SC	4.735664	4.859079	5.264617
Meandependent	2.996154	14.08462	18.29846
S.D. dependent	2.254503	7.293048	5.926572
Determinant resid covariance (dof adj.)		42.58225	
Determinantresid covariance		9.923584	
Log likelihood		-140.5111	
Akaike information criterion		13.11624	
Schwarz criterion		14.56789	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

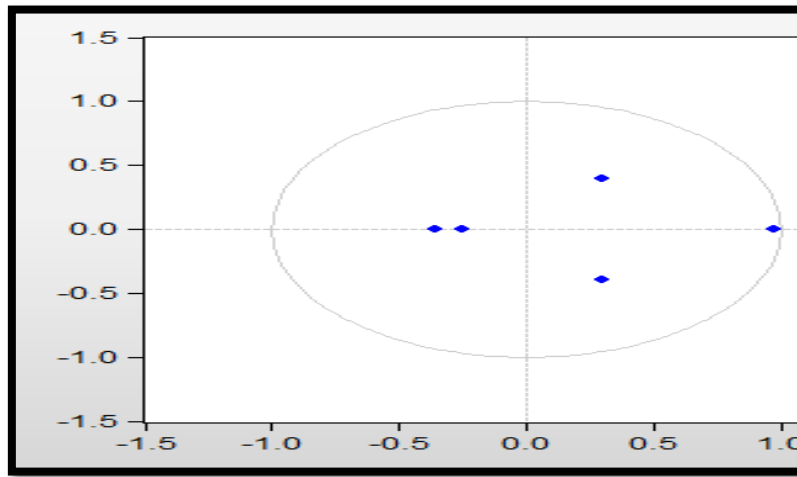
1.4. اختبار جودة النموذج المقدر:

هناك عدة اختبارات تستخدم لتقييم جودة النموذج قياسياً، وسنكتفي في هذه الدراسة بخمس اختبارات تستعمل في أغلب الدراسات التجريبية.

1.1.4. اختبار استقرارية النموذج المقدر:

بغية التأكد من استقرارية النموذج ((VAR(3) نستعمل الاختبار الخاص بالجذور العكسية (INVERSE ROOTS)، ويعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من الواحد (أي أنها تقع داخل دائرة الوحدة)، والشكل الموالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم(7): اختبار استقرارية النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الشكل رقم (8) : أن نموذج الانحدار الذاتي المقدر ((VAR(3) يحقق شرط الاستقرارية، إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد (VAR SATISFIES THE STABILITY CONDITION) وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، ما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

2.1.4. اختبار التوزيع الطبيعي:

يهدف هذا الاختبار إلى اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين في ذلك باختبار BERA-JARQUE، والذي جاء به كل من BERA ET JARQUE سنة 1987 و الذي يعتمد على معامل التفلطح KURTOSIS والتناظر SKEWNESS، حيث يتم اختبار فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي. و الجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الجدول رقم (9) : اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Skewness	Chi-sq	Df	Prob.
1	-0.681121	2.087668	1	0.1485
2	0.410337	0.757695	1	0.3841
3	0.146908	0.097119	1	0.7553
Joint		2.942483	3	0.4006
Component	Kurtosis	Chi-sq	Df	Prob.
1	3.145967	0.023970	1	0.8770
2	3.122940	0.017004	1	0.8963
3	2.786507	0.051276	1	0.8209
Joint		0.092250	3	0.9928
Component	Jarque-Bera	Df	Prob.	
1	2.111638	2	0.3479	
2	0.774699	2	0.6789	
3	0.148395	2	0.9285	
Joint	3.034733	6	0.8045	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية لإحصائية (BERA-JARQUE) أكبر من مستوى المعنوية 0.05 عند مختلف فترات التأخير، ما يشير إلى قبول فرضية العدم (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1)، وبالتالي فإن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

3.1.4. اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر:

يساعدنا هذا الاختبار في التأكد من أن بواقي النموذج المقدر ($VAR(3)$) ساكنة عند المستوى، حيث أن سلسلة البواقي وبما أنها تحاكي تشويشا أبيضاً (BRUIT BLANC)، فإنه لا يجب أن تتضمن تغيرات على المدى البعيد سواء كانت هذه التغيرات محدودة أو هيكلية، ويمكن التأكد من ذلك من خلال الكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في السلاسل الزمنية لبواقي النموذج، ففي حالة ما إذا كانت هذه السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة، فإنها تكون ساكنة و ثابتة و من ثم فإنها لا تتضمن تغيرات على المدى البعيد و العكس صحيح، والجدول الموالي يوضح اختبارات جذر الوحدة لبواقي النموذج.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي
في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الجدول رقم (10): نتائج اختبارات الاستقرارية لبواقي النموذج المقدر

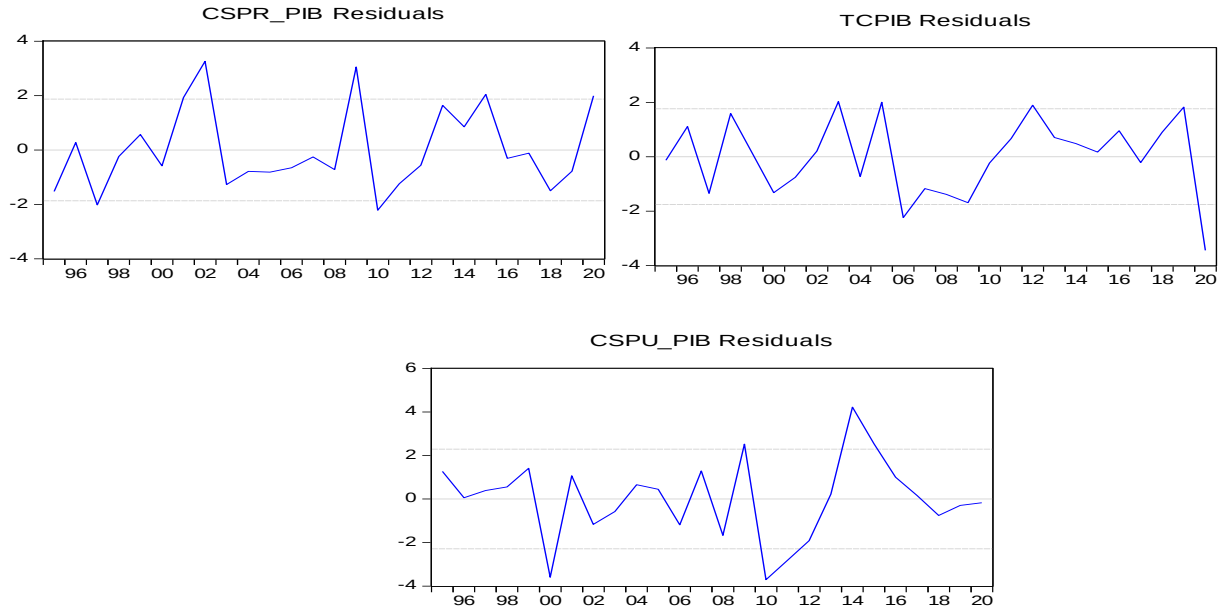
النتيجة	النموذج	Kpss		PP		ADF		السلسلة
		Level		Level		Level		
		T الجدولية	T المحسوبة	T الجدولية	T المحسوبة	T الجدولية	T المحسوبة	
مستقرة	1	0.14	0.06	-3.60	-4.56	-3.60	-4.55	Resid 01
مستقرة	1	0.14	0.05	-3.60	-4.77	-3.60	-4.76	Resid 02
مستقرة	1	0.14	0.07	-3.60	-4.63	-3.60	-4.55	Resid03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من نتائج اختبارات ديكي- فولر الموسع (TEST ADF)، وفيليب- بيرون (TEST PP) واختبار (TEST KPSS) أن سلاسل البواقي كانت مستقرة في المستوى AT LEVEL ، وذلك عند النماذج الثالثة لهذه الاختبارات (ثابت INTERCEPT، ثابت واتجاه عام INTERCEPT AND TREND، بدون ثابت واتجاه عام NONE)، استنادا إلى هذه النتيجة يتم رفض فرضية عدم القائلة بأن سلسلة البواقي تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I0). كما يبين الشكل التالي أن البواقي تتذبذب حول المتوسط.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الشكل رقم(8): التمثيل البياني لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

4.1.4 اختبار الارتباط الذاتي أو التسلسلي (LM):

سنستعين في هذا الصدد باختبار (LM, MULTIPLICATEUR DE LAGRANGE) الذي يسمع بالتأكد أن سلاسل البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي، أي أنه تحاكي تشويشا ايضاً. وذلك باختبار الفرضية العدمية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 \dots \dots \dots = \alpha_p$ مقابل الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي $H_0: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \dots \dots \dots \neq \alpha_p$. فإذا كانت القيم الاحتمالية المقابلة لإحصائية لاغرانج أكبر من القيم الاحتمالية الحرجة (1%, 5%, 10%)، نقبل الفرضية العدمية أو الصفرية، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين سلاسل البواقي. في حين نرفض الفرضية العدمية في الحالة العكسية، أي قبول الفرضية البديلة (H1).¹ و الجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار.

¹ بن عزة إكرام، فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة من 1980 - 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020، ص 264.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الجدول رقم (11): اختبار (LM)

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.067433	0.9616
2	13.11359	0.1575

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

انطلاقاً من نتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية عند مختلف درجات التأخير أكبر من القيم الحرجة، حيث أن قيم إحصائية (LM) أقل من القيمة الحرجة، ما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية، بمعنى أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي للبواقي (الأخطاء).

5.1.4. اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية (WHITE):

من أهم الاختبارات التي يتم استخدامها للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي HETEROSCEDASTICITY TEST، اختبار BREUSCH-PAGAN-GODFREY، اختبار ARCH واختبار WHITE، ويمكن الاكتفاء باختبار واحد من هذه الاختبارات في حالة الحصول على نتائج إيجابية¹.

يتم اختبار فرضية اختلاف التباين باستخدام اختبار WHITE بعدها يتم الحكم على النتائج أما بقبول فرضية العدم والتي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي غياب ثبات التباين. والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): اختبار (White)

Joint test:		
Chi-sq	Df	Prob.
77.08586	72	0.3194

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية لاختبار كي تربيع (X^2) والمقدرة ب 0.3194 أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ما يقودنا إلى قبول فرضية العدم (H_0)، أي ثبات تباين بواقي النموذج المقدر و رفض الفرضية البديلة (H_1).

¹ لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة من (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020، ص 193.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل باستخدام (Johansen&Juselius)، وبعد التأكد من جودة وصلاحيّة النموذج المستخدم في الدراسة (AUGMENTED VAR)، فإننا سنقوم بإجراء اختبار (TODA-YAMAMOTO) بين المتغيرات لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة السببية بينها في الأجل الطويل، و مقارنة نتائج هذا الاختبار بنتائج التكامل المشترك، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار سببية (TODA-YAMAMOTO):

الجدول رقم (13): نتائج اختبار سببية تودا-ياماماتو

Dependent variable: TCPIB			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
CSPR_PIB	1.391426	2	0.4987
CSPU_PIB	3.032232	2	0.2196
All	4.212864	4	0.3780
Dependent variable: CSPR_PIB			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
TCPIB	0.892713	2	0.6400
CSPU_PIB	0.316922	2	0.8535
All	1.120517	4	0.8910
Dependent variable: CSPU_PIB			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
TCPIB	8.297950	2	0.0158
CSPR_PIB	0.002353	2	0.9988
All	8.335449	4	0.0800

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

يبين الجدول أعلاه رقم (12) نتائج اختبارات السببية بين المتغيرات وفق منهجية

(TODA_YAMAMOTO (1995))، حيث يتضح لنا من هذه النتائج ما يلي:

أن المتغير (CSPR_PIB) نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لا تسبب معدلات النمو الاقتصادي، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.49، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

إذن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تسبب معدلات النمو الاقتصادي؛

- نسبة القروض الموجهة للقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تسبب كذلك معدلات النمو الاقتصادي، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.21 وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛

- في حالة إذا كان المتغير التابع هو نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي (CSPR_PIB)، نلاحظ بأن معدلات النمو الاقتصادي لا تسبب الائتمان الموجه للقطاع الخاص، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.64 وهي أكبر كذلك من مستوى المعنوية (0.05)؛

- كذلك نسبة القروض الموجهة للقطاع العام (CSPU_PIB) لا تسبب معدلات النمو الاقتصادي لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.85 وهي أكبر كذلك من (0.05)، إذن في هذه الحالة لا توجد علاقة سببية تتجه من القروض الممنوحة للقطاع العام إلى معدلات النمو الاقتصادي، في المقابل نلاحظ أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدلات النمو الاقتصادي باتجاه القروض الممنوحة للقطاع العام، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.01 وهي أصغر من (0.05)؛

- بالنسبة ل (CSPR_PIB) و (CSPU_PIB)، فإن القيمة الاحتمالية تساوي 0.99 وهي أكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد سببية بينهما.

إن غياب العلاقة السببية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر يمكن تفسيره اقتصاديا بعدة عوامل نذكر أهمها فيما يلي:

✓ ضعف النظام المالي وعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال؛

✓ عدم تمكن النظام المصرفي الجزائري من تهيئة المناخ المساعد لتنشيط القطاع الخاص بسبب القيود والإجراءات المتبعة في نشاط البنوك المملوكة للدولة والتي تخصص معظم تمويلها للمؤسسات العمومية (القطاع العام)، مما حال دون استفادة القطاع الخاص من الموارد المالية لاستثمارها في أنشطة ناجحة ذات مردود عالية؛

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

✓ ان اغلب القروض التي حصل عليها القطاع الخاص عبارة عن قروض رهنية واستهلاكية موجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر وليست قروض إنتاجية موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإنه بالرغم من أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد تجاوز نسبة 50% خلال الفترة من (1992-2020) إلا ان الموارد المالية التي حصل عليها الخواص لم يتم توجيهها إلى المشاريع المجدية ذات الربحية العالية والتي تساهم في رفع و تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث : دراسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

الخلاصة :

حاولنا في هذا الفصل توضيح العلاقة التي تربط الائتمان الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقبل ذلك تطرقنا إلى تطورات النمو الاقتصادي و تطورات القروض المصرفية الممنوحة من قبل النظام المصرفي ككل في كل من المدى الطويل والقصير، وكذا القروض الممنوحة إلى مختلف القطاعات العامة والخاصة خلال الفترة (2000-2020).

قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المطور (Augmented Var)، لفحص العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1992-2020) والذي يضم ثلاثة متغيرات: معدلات النمو الاقتصادي، نسبة الائتمان المحلي الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي إجمالي، نسبة الائتمان المحلي العام إلى إجمالي الناتج المحلي إجمالي.

توصلت نتائج تقدير النمو السابق إلى غياب العلاقة السببية بين الائتمان الموجه لتمويل القطاع الخاص و النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين أظهر هذا النموذج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الائتمان الموجه للقطاع العام والنمو الاقتصادي، وهي في اتجاه الائتمان الموجه للقطاع العام، أي من معدلات النمو الاقتصادي باتجاه الائتمان الموجه للقطاع العام.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة معرفة اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي الخاص خلال الفترة الممتدة من (1992-2020)، حيث تم تقسمها إلى ثلاثة فصول: تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال الامام بمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والائتمان المصرفي الخاص، في حين خصصنا الفصل الثاني لعرض مختلف الدراسات التجريبية سواء الأجنبية، العربية والمحلية التي عالجت العلاقة السببية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص للجانب التطبيقي للدراسة من خلال اسقاط الجانب النظري لها على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، كما تم فيه التعرف على أهم التطورات والتغيرات التي شهدتها كل من الائتمان المصرفي الخاص، الائتمان المصرفي العام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

1. اختبار الفرضيات:

بعد عرض مختلف جوانب الموضوع بطوريه النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج المرتبطة باختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: والتي تنص على أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان المصرفي الخاص إلى معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم إثبات عدم صحتها، وذلك من خلال إجراء اختبار السببية ل (Toda-Yamamoto)، حيث تبين لنا أن القيمة الاحتمالية والمقدرة ب 0.49 أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تنص على أن حدوث زيادة في الائتمان المصرفي العام تسبب زيادة في الائتمان المصرفي الخاص في الأجل الطويل، حيث تم إثبات عدم صحتها، وذلك من خلال إجراء اختبار السببية ل (Toda-Yamamoto) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المطور، حيث تبين لنا أن القيمة الاحتمالية والمقدرة ب 0.99 أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، حيث تم إثبات عدم صحتها، وذلك من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك ل (Johansen & Juselius)، حيث تبين لنا من خلال اختبار الاثر وجود علاقة تكامل مشتركة واحدة بين المتغيرات في الأجل الطويل، في المقابل بين اختبار القيم الذاتية العظمي غياب علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، واعتمدنا على نتائج هذا الاخير لكونه أكثر مصداقية وفعالية في حالات العينات الصغيرة.

2. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نوجزها فيما يلي

- عدم وجود عدالة في كيفية توزيع الائتمان، حيث تتلقى المشاريع الانتاجية الأقل مردودية حصص كبيرة من التمويل، هذا بالإضافة إلى تفضيل البنوك الجزائية توجيه مواردها المالية إلى المؤسسات العمومية على حساب المؤسسات الخاصة؛
- تبين من خلال اختبارات جذر الوحدة (ADF, PP & KPSS)، أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها الأصلي، ولكن بعد أخذ الفرق الأول لها وإعادة اختبارها مرة أخرى، تبين أنها مسقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجوسيليوس (Johansen & Juselius)؛
- بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي (Vector auto- regression) تبين أن عدد فترات الإبطاء المثلى الذي سوف نعتمد عليه في الدراسة هو 2 ($P=2$)؛
- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (TCPIB, CSPR_PIB & CSPU_PIB) في الأجل الطويل، وهذا حسب اختبار الأثر والقيم الذاتية العظمى؛
- تبين لنا من خلال اختبارات جودة نموذج الانحدار الذاتي المطور (Augmented Var)، استقرارية النموذج، عدم وجود ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج مع ثبات تباينها واستقرارها عند المستوى، ما يدل على صلاحية هذا النموذج لتقدير نتائج الدراسة وتحليلها؛
- وجود علاقة سببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي، وهي في اتجاه واحد أي من الائتمان الخاص باتجاه معدلات النمو الاقتصادي؛
- غياب علاقة سببية في الأجل الطويل حسب مفهوم توداياماماتو بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص والائتمان الموجه للقطاع العام؛
- أظهرت نتائج اختبار (Toda-Yamamoto) أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل الطويل تتجه من معدلات النمو الاقتصادي إلى القروض الممنوحة للقطاع العام، ولكن العكس غير صحيح؛
- القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تعتبر من المحددات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يبين ضعف النظام المالي وعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال.

3.التوصيات:

- تطوير الجهاز المصرفي وعصرنته ليواكب التطورات العالمية، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الحقيقيين على الاقتراض وذلك بتقديم تسهيلات على جميع المستويات؛
- العمل إدخال التقنيات المصرفية الحديثة في القطاع المصرفي وتوفير البرامج التدريبية التي تساهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي، إلى جانب الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الملائمة والكفاية والمخاطر من أجل انخراط القطاع المصرفي في العمولة المصرفية بفاعلية؛
- تشديد الرقابة على عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك والمتابعة لها؛
- دراسة جدوى المشاريع من قبل المصرف لمعرفة المقدار والطرق المثلى للتمويل؛
- السعي لتحرير الأنظمة المصرفية بهدف تحقيق العلاقة القائمة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي؛
- العمل على إبراز الدور الخفي للبنوك في تحقيق النمو الاقتصادي، وعدم حصرها في مفهوم واحد وهو دورها كوسيط مالي؛
- ضرورة رفع كافة القيود المفروضة على تمويل القطاع الخاص، ومنحه نفس امتيازات القطاع العام، وجعله عامل أساسي في النمو والتنمية؛
- إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الخاصة ومرافقتها بالمستوى الذي يمكنها من مجابهة المنافسة الخارجية؛
- العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في نشر البيانات والمعلومات، لتوفير الثقة بمصادقية القطاع المصرفي؛
- تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، لكي يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار في المدى الطويل؛
- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومزاحمة القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية؛
- ضرورة وجود هيكل واضح لأسعار الفائدة يلاءم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ويساهم في ضبط وتنظيم كمية وأسعار شروط الائتمان بكفاءة بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تراكم مخاطر الائتمان، لاسيما في ما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.

4. افاق البحث:

من خلال معالجة إشكالية هذه الدراسة، تبين لنا أن هنا عدة نقاط هامة يمكن أن تكون إشكاليات لدراسات أخرى، نذكر منها:

- اختبار العلاقة اللاحقية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي؛
- دراسة قياسية لمحددات الائتمان المصرفي الخاص في الجزائر؛
- دراسة استشرافية لتطور الائتمان المصرفي الخاص وانعكاساته على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- قائمة المراجع باللغة العربية :

1- قائمة الكتب :

1. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، " مفاهيم ونظم اقتصادية "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2010.
2. أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي" ، دار الراية للطباعة والنشر
3. حسن سمير عشيش،"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض والتوسع النقدي في البنوك " مكتبة المجتمع العربي للنشر و لتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2010.
4. دافيد ريكاردو (1772-1823) " اقتصاد كلاسيكي"، إنجليزي الجنسية، صاحب الكتاب، Principles of political Economy and Taxation
5. دومار إفسلي دافيد (1914-1997) "اقتصادي روسي أمريكي اشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود حول النمو الاقتصادي".
6. سوزي عدلي ناشد، "مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي "منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2005.
7. فاروق عبد الله فلية،" اقتصاديات التعليم ، مبادئ راسخة و اتجاهات جديدة "، دار المسيرة لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، 2003.
8. كريمة رباط، "أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (1990-2015)"،مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1، 2018.
9. محمد صالح تركي القريشي، " علم اقتصاد التنمية "، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
10. محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد عطية ناصف "التنمية الاقتصادية " دراسة نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية قسم الاقتصاد كلية التجارة ، 2000.
11. مدحت القريشي، " نظرات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2007.
12. مهند حنا نقولا عيسى، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، الطبعة الأولى، دار الراية للراية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.

2-المذكرات :

1. أحلام وفاء رماش "أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1990-2017"، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2018/2019.
2. بن رمضان نجيبية و بادة أيمن، "استثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي" دراسة ميدانية وقياسية، مذكره لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص إدارة مالية ، جامعة أبوبكر بلقايد مغنية، السنة الجامعة 2015-2016.
3. بن عزة إكرام، فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة من 1980 -2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020.
4. بوجمعة شهرزاد، علاقة السياحة بسعر الصرف و مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1995-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصادي تطبيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021.
5. حمد و موساوي ، "الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011) " قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ولعلوم الجارية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015.
6. دوايدي فريدة ، "علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 1980-2017" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد محند أولحاج، البويرة السنة الجامعية 2018-2019.
7. زرباحن محمد "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.
8. زغاشو فاطمة الزهراء، "إشكالية القروض المتعثرة -دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية ، السنة الجامعية (2013-2014).

9. قبي ربيحة، " ائتمان المصرفي و أثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2014.
10. القرصو وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2018-2019.
11. كبداني سيدي أحمد ، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنتا بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان -، السنة الجامعية 2012-2013.
12. لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة من (1990 -2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019-2020.
13. محمد صالح عبد الكريم الكركي مذكرة بعنوان" أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لفلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل -كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، فلسطين، 2015.
14. مصطفى بن ساحة، "تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي -غرداية السنة الجامعية (2010 -2011).
15. مصطفى رجب البلعزي سالم عطية بن سليم، "العلاقة بين عرض النقود و التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (1981-2016)"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد، 12.
16. معط الله أمال، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015.
17. مؤيد عبد الكريم مخيف، "دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"، رسالة دبلوم عالي في دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، جامعة كربلاء وكلية الإدارة والاقتصاد، 2020.

18. هوارى، " السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016-2017.

19. وعيل عبود، " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"، حالة الجزائر مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.

20. الوليد قسوم مساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - السنة الجامعية 2018.

3- المجلات:

1. أمل كاظم علاوي، " تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 - 2010"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 29، 2013.

2. د.أحمد ملاوى، د. أحمد المجالى " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003) "، مجلة النهضة، المجلد 9، العدد 1، 2008.

3. د.زياد محمد زريقات، أ.د. علي حسين المقابلة، د. أيمن محمد سعيد يوسف "تأثير تطوي ر النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن " (1980-2009) المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1، 2015.

4. رابع مرار "تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي و القطاعي "معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (S.A.M)، (2016) .

5. رغد أسامة جار الله ود.مروان عبد المالك دنون "قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010) "مجلة تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35، 2014.

6. زقير عادل "العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي -نظريا و تطبيقيا -" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، مجلد 8، 2015.

7. سليمان ناصر ،"تقنيات البنكية و عمليات الائتمان ،ديوان المطبوعات الجامعية "، ورقلة، الجزائر، (2012).

8. شلغوم عميروش "فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس، 2017.
9. عبد العزيز الدغيم و آخرون، " التحليل الائتماني ودوره في ترشي عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2006 .
10. غالب مشيب " دراسة بعنوان تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي: دراسة " حالة اليمن، "المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2015.
11. قراوي أحمد الصغير، أحطي محمد شاكر السراج " مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لرفع القدرة التنافسية ورفع القدرة التنافسية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، العدد 4، السنة الجامعية 2010-2011.
12. مجاهد كنزة و غربين أصر صلاح الدين "تأثير تطور القطاع المالي على النمو :دراسة حالة دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا"، Arabe Economic and Business Journal، المجلد 11، العدد 1. - ف85 2016.03.0 <https://doi.org/10.1016/j.aebj.2016.03.085>
13. ينذا إسماعيل، رؤى شاكر "دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2010) ، مجلة جامعة البعث المجلد 38، العدد 60، 2016.

II - قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1. Adam, M, Andersson, J, Andresson, L, F, and Lindmark, M. "commercial banking, Insurance and economic Growth in Sweden between 1830 and 1998" Accounting, Business & financial History, Vol, 2009 .
2. Adamopoulos, Antonios "stock Market and Economic Growth :An Empirical Analysis for Germany "Business and Economic Journal, Vol, 2010.
3. Adamopoulos Antonios "Credit Market Development and Economic Growth :An Empirical Analysis for Ireland " European Research Studies, Volume XIII, Issue (4), 2010 .
4. Ananzeh, I .E .Relationship between Bank Credit and Economic Growth :Evidence From Jordan .International Journal of Financial Research, 7(2), 2016.
5. Athanasios Vagakidis and Antonios Adamopoulos "A causal Relationship between Financial Market Development Economic Growth "American Journal of Applied Sciences, Vol, 7, no 4, 2010.
6. BELINGA THIERRY ZHOU, DOU MBEDOU ERIC GAHE ZING, Samuel yannick, KOFFI yao Stephaney lindy "causality Relationship between Bank Credit and economic Growth :Evidence from a, time Series Analysis on a vector Error correction Mode in Cameroon", Social and Behavioral Sciences, N°235, 2016 .
7. Bukola A.F aloye" and "tomola M. Obamuyi", "Finance and Economic Growth of Nigeria " IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 9, No1, 2018.
8. Dr, Eyas Gaffer Abdelraheem Osmman» The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP) :An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Co integration" American International Journal of Social Science, Vol.3, No.6 2014.,

9. Enders, Walter, "Applied Econometric Time Series", 4th Edition, Hoboken, NJ Wiley, USA, 2015.
10. Examining the causal Relationship between private Sector credit Extended and Economic Growth in Namibia.
11. Greene, W.H, « Econometric Analysis »7th Edition, International Edition, New York, 2012 .
12. Hatim AmeerMahram "Financial Intermediation and Economic Growth in SaudiArabia :An Empirical Analysis, 1986-2010 Modern Economy, Vol 3 N°5.
13. Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN :2220-6140) Vol .11, No.2, April 2019.
14. M Kabir Hassan, Benito Sanchez, Jung-SukYu, » Financial Development and EconomicGrowth :new evidence from panel data «, The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol51, 2011 .
15. Milk Stolbore « causality between credit depth and economic growth :Evidenc from 24 OECD Countries “, BOFIF DISCUSSION papers N°15, Bank of Finland, BofIT, Institute for Economies in Transition, 2015 .
16. Modebe Nwanneka Judith, ugwivegbe, ugocbkuo U S, uguwoke R O) Bank Gediton of Nigerian Economy : ACO Integration Approach “ Research Journal of Finance and Acoounting . Vol 5.no, 2014 .
17. Omashekar “Development and Environment Economics “;New Age International Limited . Publishers .New Delhi .(2003).
18. Safdar Husain Tahir, Iqra Shehzadi, Ishfaq Ali, Muhammad RizwanUllah « Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan :An EmpiricalStudy of Lending to Private Sector » American Journal of Industrial and Business Management, Vol 5, 2015.
19. T R Jan . O.P khanna Vir Sen. “Development and Environmental Economic sand International Tarde “ V K. Publications .New Delhi .(2009).
20. Usai S. and Vannini, M. «Banking Structure and Regional Economic Growth: Lessons from Italy» . The Annals of Regional Science, N°39 (2005).
21. Vazakidis Athanasios, Adamopoulos “the Effect of stock and credit Market Development on Economic Growth an Empirical Finance and Economics, Issue 41, 2010 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة من (1992-2020)

année	CSPR	TCPIB	CSPU
1992	7,3	1,8	30,9
1993	6,6	-2,1	11,94
1994	6,5	-0,9	13,98
1995	5,2	3,8	22,99
1996	5,4	4,1	24,86
1997	3,9	1,1	22,75
1998	4,6	5,1	21,27
1999	5,4	3,2	23,49
2000	6	3,8	17,12
2001	8	3	17,48
2002	12,2	5,6	16,06
2003	11,2	7,2	15,03
2004	11	4,3	14,02
2005	11,9	5,9	11,77
2006	12,1	1,7	9,94
2007	13	3,4	10,63
2008	12,8	2,4	10,84
2009	16,3	1,6	14,8
2010	15,2	3,6	12,12
2011	13,7	2,9	11,99
2012	14	3,4	12,73
2013	16,5	2,8	14,69
2014	18,4	3,8	19,63
2015	21,7	3,7	22,07
2016	22,9	3,2	22,57
2017	24,4	1,3	23,21
2018	24,9	1,1	24,4
2019	25,8	1	27,79
2020	29,7	-5,1	31,51

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وإحصائيات البنك العالمي لسنوات الدراسة.

الملحق رقم (02) : اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى

الجدول رقم (01): اختبار (ADF) لمتغير معدلات النمو الاقتصادي عند المستوى

Null Hypothesis: TCPIB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.008634	0.5716
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (02): اختبار (ADF) لمتغير الائتمان العام عند المستوى

Null Hypothesis: CSPU has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.260130	0.4405
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (03): اختبار (ADF) لمتغير الائتمان الخاص عند المستوى

Null Hypothesis: CSPR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.704957	0.7221
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (03): اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

الجدول رقم (01): اختبار (ADF) لمتغير معدلات النمو الاقتصادي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TCPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.397929	0.0000
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	

المصدر: مخرجات برنامج 10 Eviews

الجدول رقم (02): اختبار (ADF) لمتغير الائتمان العام عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CSPU) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.818473	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

المصدر: مخرجات برنامج 10 Eviews

الجدول رقم (03): اختبار (ADF) لمتغير الائتمان الخاص عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CSPR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.711636	0.0043
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	

المصدر: مخرجات برنامج 10 Eviews

الملحق رقم (04): اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة عند المستوى

الجدول رقم (01): اختبار (PP) لمتغير معدلات النمو الاقتصادي عند المستوى

Null Hypothesis: TCPIB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.742564	0.7049
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (02): اختبار (PP) لمتغير الائتمان العام عند المستوى

Null Hypothesis: CSPU has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.260130	0.4405
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (03): اختبار (PP) لمتغير الائتمان الخاص عند المستوى

Null Hypothesis: CSPR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.642600	0.7495
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (05): اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

الجدول رقم (01): اختبار (PP) لمتغير معدلات النمو الاقتصادي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TCPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-8.294900	0.0000
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (02): اختبار (PP) لمتغير الائتمان العام عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CSPU) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-7.299402	0.0000
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (03): اختبار (PP) لمتغير الائتمان الخاص عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CSPR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.685332	0.0045
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (06) : اختبار (KPSS) لمتغيرات الدراسة عند المستوى

الجدول رقم (01): اختبار (KPSS) لمتغير معدلات النمو الاقتصادي عند المستوى

Null Hypothesis: TCPIB is stationary				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				0.167727
Asymptotic critical values*:	1% level			0.216000
	5% level			0.146000
	10% level			0.119000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (02): اختبار (KPSS) لمتغير الائتمان العام عند المستوى

Null Hypothesis: CSPU is stationary				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				0.169494
Asymptotic critical values*:	1% level			0.216000
	5% level			0.146000
	10% level			0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (03): اختبار (KPSS) لمتغير الائتمان الخاص عند المستوى

Null Hypothesis: CSPR is stationary				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				0.153285
Asymptotic critical values*:	1% level			0.216000
	5% level			0.146000
	10% level			0.119000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (07): اختبار (KPSS) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

الجدول رقم (01): اختبار (KPSS) لمتغير معدلات النمو الاقتصادي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TCPIB) is stationary				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				0.136286
Asymptotic critical values*:		1% level		0.216000
		5% level		0.146000
		10% level		0.119000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (02): اختبار (KPSS) لمتغير الائتمان العام عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CSPU) is stationary				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				0.452247
Asymptotic critical values*:		1% level		0.739000
		5% level		0.463000
		10% level		0.347000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (03): اختبار (KPSS) لمتغير الائتمان الخاص عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CSPR) is stationary				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				0.437345
Asymptotic critical values*:		1% level		0.739000
		5% level		0.463000
		10% level		0.347000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

المُلخَص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الاختبار التجريبي لاتجاه العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1992-2020)، باستخدام منهجية تودا ياماماتو (Toda_Yamamoto)، المبنية على تقدير نموذج الانحدار الذاتي المطور (Augmented VAR Model)، والذي يضم المتغيرات التالية: نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (CSPR_PIB) ونسبة القروض الممنوحة للقطاع العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (CSPU_PIB) كميتغيرات مستقلة في النموذج، ومعدلات النمو الاقتصادي (TCPIB) كميتغير تابع في النموذج، هذا بالإضافة إلى أنه تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجوسليوس (Johansen & Juselius) للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، وكذا لتدعيم النتائج المتحصل عليها من اختبار السببية.

بناء على نتائج الاختبارات السابقة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ غياب علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل؛
- ✓ غياب العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدلات النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي العام.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الائتمان المصرفي الخاص، منهجية تودا ياماماتو، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study aimed to empirically test the direction of the causal relationship between private bank credit and economic growth in Algeria over the period (1992-2020), using the Toda_Yamamoto methodology, which is based on the estimation of the autoregressive model developed (Augmented VAR Model), which includes the following variables :

The ratio of loans granted to the private sector to total GDP (CSPR_PIB) and the ratio of loans granted to the public sector to total GDP (CSPU_PIB) as independent variables in the model, and economic growth rate (TCPIB) as the dependent variable in the model, in addition to that it was adopted on the joint integration test of Johansen & Juselius) to ensure the existence of a co-integration relationship between the long-term variables, as well as to support the results obtained from the causality test.

Based on the results of previous tests, a set of results was achieved, which can be summarized as follows:

- ✓ The absence of a co-integration relationship between the variables of the long-term study;
- ✓ The absence of a causal relationship between private bank credit and economic growth in Algeria during the study period;
- ✓ The existence of a one-way causal relationship that goes from economic growth rates to public bank credit.

Keywords: Economic growth, private bank credit, Toda-yamamoto methodology, Algerian economy.

Résumé :

Cette étude visait à tester empiriquement le sens du lien de causalité entre le crédit bancaire privé et la croissance économique en Algérie au cours de la période (1992-2020), en utilisant la méthodologie Toda -Yamamoto, qui est basée sur l'estimation du modèle autorégressif développé (Augmented VAR Model), qui comprend les variables suivantes :

Le ratio des prêts accordés au secteur privé au PIB total (CSPR_PIB) et le ratio des prêts accordés au secteur public au PIB total (CSPU_PIB) comme variables indépendantes dans le modèle, et taux de croissance économique (TCPIB) comme variable dépendante dans le modèle, en plus de cela il a été adopté sur le test de co-intégration de (Johansen & Juselius) pour s'assurer de l'existence d'une relation de co-intégration entre les variables à long terme, comme ainsi que pour étayer les résultats obtenus à partir du test de causalité.

Sur la base des résultats des tests précédents, un ensemble de résultats a été atteint, qui peut être résumé comme suit :

- L'absence de relation de co-intégration entre les variables de l'étude à long terme ;
- L'absence de relation causale entre le crédit bancaire privé et la croissance économique en Algérie au cours de la période d'étude ;
- L'existence d'une relation causale à sens unique qui va des taux de croissance économique au crédit bancaire public.

Mots clés : Croissance économique, crédit bancaire privé, méthodologie de Toda - Yamamoto, économie algérienne.

فهرس المحتويات

أ-ث	المقدمة العامة
2	التمهيد
	الفصل الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي
	I - ماهية النمو الاقتصادي
3	1- مفهوم النمو الاقتصادي و أنواعه
4	2- خصائص النمو العوامل المؤثرة فيه
6	3- محددات و مقاييس النمو الاقتصادي
10	الخلاصة
	II - نظريات النمو الاقتصادي
11	1- نظرية النمو الكلاسيكي
16	2- نظرية النمو النيوكلاسيكية
18	3- نظرية النمو الكينزية
	4- نظرية الكلاسيكية الجديدة
	الخلاصة
	III- الائتمان المصرفي
23	1- مفهوم الائتمان المصرفي و أنواعه
26	2- مزايا الائتمان المصرفي
28	3- مفهوم الائتمان المصرفي الخاص و العوامل المؤثرة فيه
30	الخلاصة
	الفصل الثاني : ا لدراسات التجريبية السابقة
33	I - الدراسات الأجنبية
41	II- الدراسات التجريبية العربية والمحلية
41	1- العربية
45	2- المحلية
	الفصل الثالث : د راسة قياسية حول العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر
	I - واقع النمو الاقتصادي والقروض المصرفية في الجزائر
53	1- تحليل النمو الاقتصادي خلال (2000-2020)
53	2-تحليل تطور القروض المصرفية في الجزائر
63	II – دراسة قياسية للعلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر من (1992-2020)
63	1- وتوصيف للمتغيرات المستعملة في الدراسات العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر من (1992-2020) واختبار استقرارياتها
90	الخاتمة العامة
95	قائمة المراجع
102	قائمة الملاحق
110	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
53	الجدول(1): تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي
57	الجدول(2): نسبة توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب المدة الزمنية(2000-2020)
60	الجدول(3): نسبة توزيع الائتمان الممنوح للاقتصاد حسب القطاع(2000-2020)
71	الجدول(4): نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF)(PP) و (KPSS)
74	الجدول(5): تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى
75	الجدول(6): نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك
76	الجدول(7): نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى λ_{max} للتكامل المشترك
78	الجدول(8): تقدير نموذج (Var3)
81	الجدول(9): اختبار التوزيع الطبيعي
82	الجدول(10): نتائج اختبارات الإستقرارية لبواقي النموذج المقدر
84	الجدول(11): اختبار (LM)
84	الجدول(12): اختبار (whit)
85	الجدول(13): نتائج اختبار منهجية Toda-Yamamoto

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
54	الشكل (1): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (2000-2020)
58	الشكل (2): نسبة توزيع القروض حسب المدة الزمنية
61	الشكل (3): نسبة توزيع الائتمان الممنوح للاقتصاد حسب القطاع
65	الشكل (4): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى
66	الشكل (5): التمثيل البياني لدالة الارتباط لمتغيرات الدراسة
73	الشكل (6): التمثيل البياني لمتغيرات الفرق الأول (1 st Difference)
80	الشكل (7): اختبار استقرارية النموذج المقدر
83	الشكل (8): التمثيل البياني لبواقي النموذج المقدر

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق
102	الملحق رقم (01) : بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة من (1992-2020)
103	الملحق رقم (02) : اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى
104	الملحق رقم (03): اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول
105	الملحق رقم (04): اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة عند المستوى
106	الملحق رقم (05): اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول
107	الملحق رقم (06) : اختبار (KPSS) لمتغيرات الدراسة عند المستوى
108	الملحق رقم (07): اختبار (KPSS) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول